



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَزَارَةُ التَّحْطِيطِ وَالْعَمَلِ الدَّوْلِيِّ



التقرير السنوي 2014



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين



صاحب السمو الملكي الامير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد



كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي

يسرني باسمي وبإسم كافة زملائي موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنا أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2014 الذي قامت الوزارة بإعداده وحرصت على اخراجه في هذه السنة لتزويد المتابعين والمهتمين بالشأن الاقتصادي بالمعلومات المهمة حول الانجازات والاعمال التي قامت بها الوزارة استنادا الى اهدافها الاستراتيجية.

استمرت الوزارة بتنسيق وتوجيه جهود التنمية لرفع مستوى الاقتصاد الوطني لتحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق تنسيق إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتشارك مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع مختلف الدول والهيئات والمؤسسات الدولية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

لقد واصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهودها خلال هذا العام حيث قامت بالعديد من المبادرات والخطوات والإجراءات الداخلية وذلك للارتقاء والتميز في العمل الحكومي كهدف سام يساهم في خدمة ورفعة الوطن.

كما بذلت الوزارة جهودا متميزة في تغيير بيئة العمل الداخلية وتطويرها بحيث أصبحت بيئة جاذبة محفزة ساهمت في تحسين مستوى الخدمة المقدمة والارتقاء في الأداء وغرس ثقافة التميز بين جميع الموظفين وعلى اختلاف مستوياتهم واعتماد الأداء والكفاءة كمعايير للقياس والتقييم تجسيدا للشفافية والموضوعية.

ويشتمل هذه التقرير على نتائج أداء الوزارة السنوي لعام 2014 المستند الى خطة الوزارة الاستراتيجية للأعوام 2014-2016 ، حيث نسعى الى التطوير والتحسين المستمر في اداء الوزارة وبصورة مؤسسية.

والله ولي التوفيق،،،



الرؤية:

نحو تنمية شاملة مستدامة

الرسالة:

"تنمية المجتمع الأردني وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً وثقافياً في ضوء حاجاته القائمة والمتوقعة لتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال التخطيط التشاركي على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق وتوفير المساعدات في اطار متكامل، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والدولية والمانحة ومؤسسات المجتمع المدني"

القيم:

- روح الفريق
- التحسين المستمر
- الالتزام والانتماء
- الشفافية
- المبادرة والابداع
- التعاون والتنسيق والتكامل مع الشركاء

الأهداف الوطنية التي تساهم وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تحقيقها:

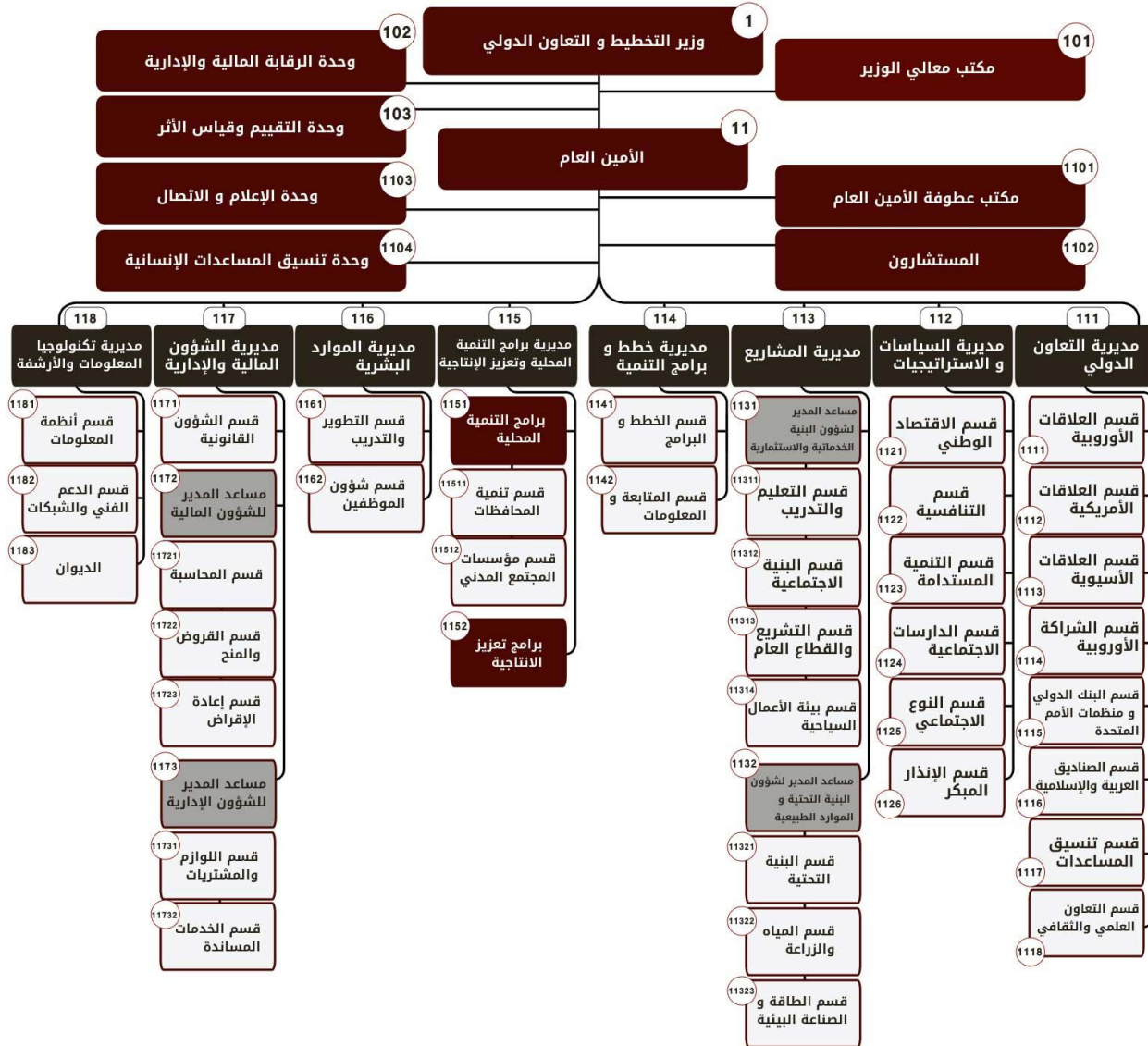
- تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.
- تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل.
- توفير مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ.
- تعزيز اعتماد الاردنيين على انفسهم ومساعدة غير القادرين منهم في تلبية احتياجاتهم الاساسية

الأهداف المؤسسية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي:

- تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة
- ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في اطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي

- الاستغلال الامثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً
- المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية

الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي



1. محور التخطيط والمتابعة:

انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فإنها تعتبر الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والمساهمة في اقتراح السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية المستدامة، وكذلك المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والتدخلات اللازمة لتحسين مستوى الاداء الاقتصادي سعياً لرفع معدل النمو الاقتصادي .

أ. **التخطيط على المستوى المحلي** تقوم الوزارة بتبني مفاهيم وممارسات تنموية على مستوى صناعة السياسات لمعالجة العديد من الاختلالات في مجال التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف مناطق المملكة، وتوجيه برامجها لتلبية احتياجات وأولويات التنمية في المحافظات، بالاستناد إلى الميزات النسبية والتنافسية والفرص الاستثمارية لكل محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات والفعاليات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية، والعمل بشكل متوازي لتعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية، وتطوير الاقتصاديات المحلية وتعزيز إنتاجيتها، بالإضافة إلى تطوير قطاع التمويل الميكروي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب. **المتابعة والتقييم:** تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية على المستويين الوطني والمحلي، والتأكد من انعكاس آثارها المباشرة وغير المباشرة على المواطنين، وتقييم مستوى الأداء في تنفيذ المشاريع من خلال وضع السياسات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية، والإشراف على عملية تطبيقها والعمل على تحديثها باستمرار وتحديد الإجراءات والآليات التي سيتم استخدامها في عملية متابعة الخطط والبرامج والمشاريع التنموية بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وضمن هذا المحور تدرج المهام والواجبات التالية:

1. المشاركة في رسم السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
2. التعاون والتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في تحديد أنواع المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وغيرها مما تحتاج إليه الدولة في خطط التنمية وبرامجها المختلفة.
3. متابعة تحقيق الأهداف والبرامج التنموية الوطنية وأولوياتها من خلال تنمية القطاعات المختلفة.
4. وضع برامج وآليات لرفع القدرات المؤسسية للوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على المستويين الوطني والمحلي في المحافظات والبلديات لضمان اتساق الخطط والبرامج الوطنية وتنفيذها حسب الخطط الموضوعة.
5. المشاركة في تعزيز التنمية المحلية بما يحقق درجة عالية من التوازن التنموي بين المحافظات وحماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطن.
6. تحسين السياسات التنموية وتعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمهامها تجاه المجتمع المحلي.
7. تصميم وتحليل إطار علمي وعملي شامل ومتكامل لدراسة الواقع التنموي في المحافظات للمساهمة في الحد من الفجوة التنموية وتلبية الأولويات التنموية التي حددتها المجتمعات المحلية، وموائمتها مع الميزات النسبية والتنافسية والقطاعات الرائدة المولدة لفرص العمل.

2. محور التعاون الدولي:

تسعى الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقاً للخطط والبرامج التنموية للحكومة الأردنية وبالتنسيق مع كافة الجهات الأردنية المعنية بالإضافة إلى البحث المستمر لايجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة، باعتبارها حلقة وصل بين مجتمع المانحين (الدول والجهات المانحة والتمويلية) والوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، كما تقوم الوزارة وضمن هذا الإطار بالتعاون مع وزارة المالية في إدارة ملف الدين العام وطلبات الاقتراض الخارجي والمنح الموجهة لدعم الموازنة العامة.

تصنيف المتعاملين والخدمات والانجازات المقدمة

قائمة المتعاملين

يوضح الجدول أدناه تصنيف المتعاملين مع الوزارة

<p>رئاسة الوزراء</p> <p>مجلس الوزراء</p> <p>اللجان الوزارية المختلفة</p>	
<p>جميع الوزارات</p> <p>المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر:</p> <p>البنك المركزي الأردني، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية، سلطة المصادر الطبيعية، ديوان المحاسبة، وكالات الأنباء الأردنية، هيئة الطيران المدني، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة، ودائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، دائرة الأرصاد الجوية، ديوان الخدمة المدنية، دائرة العطاءات الحكومية.</p> <p>الشركات الوطنية: شركة توليد الكهرباء المركزية، شركة توزيع الكهرباء، شركة البترول الوطنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء</p> <p>المراكز الوطنية: المركز الوطني للبحث والتطوير، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني NITC، مركز عمليات الحكومة الالكترونية</p> <p>الجامعات والمعاهد الحكومية</p>	<p>المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية</p>

دور الخبرة والاستشارات، المكاتب الهندسية

الهيئات المحلية الوطنية: هيئة تنشيط السياحة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، هيئة تنظيم قطاع النقل البري، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، هيئة الطاقة النووية، هيئة الطيران المدني

النقابات، المؤسسة التعاونية، التعاونيات

المنظمات المجتمعية وغير الحكومية مثل: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي لتنمية البادية والجمعيات الخيرية والتعاونية.

<p>وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) والوكالة الكندية للتنمية .</p> <p>منظمات ومؤسسات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية: UNDP / ILO / UNFPA /</p> <p>UNICEF / UNIDO / FAO / ESCWA / COMCEC / UNIFEM / IOM /</p> <p>.WFP / UNESCO/ UNHCR/IFAD</p> <p>الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي.</p> <p>الدول والجهات الأوروبية المانحة (ألمانيا وبنك الإعمار الألماني والوكالة الدولية (KFW/GIZ)، فرنسا والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، اسبانيا، إيطاليا، سويسرا، السويد، الدنمارك، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا).</p> <p>الدول والجهات الآسيوية (اليابان، الصين، كوريا).</p> <p>مجموعة البنك الدولي بما فيها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومرفق البيئة العالمي (GEF).</p> <p>الوكالة البريطانية للإنماء.</p> <p>الوكالة الإسبانية للتنمية.</p> <p>الصناديق العربية والإسلامية والإقليمية: البنك الإسلامي للتنمية / الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الصندوق السعودي للتنمية / صندوق أبو ظبي للتنمية / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية / صندوق أوبك للتنمية الدولية.</p>	<p>الجهات المانحة</p>
---	-----------------------

جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية



تشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي منذ العام 2004 في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، وتعتبر الجائزة أحد نماذج التميز المتبعة عالمياً لتحسين الأداء، وتستند الجائزة في هيكلها إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تحقيق متطلباتها اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة وعلى هذا الأساس تبنت الوزارة الأنظمة الحديثة في إدارة الموارد البشرية وأنظمة إدارة الجودة وأنظمة الاتصال واستراتيجيات تطوير العنصر التكنولوجي وأنظمة إدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، وتعتبر الجائزة حافزاً للتغيير والتحسين المستمر.

وكانت الوزارة قد شاركت في الجائزة لأول مرة في الدورة الثانية (2005/2004) وحصلت في تلك الدورة على الجائزة الفضية عن فئة الوزارات، وحصلت الوزارة في الدورة الثالثة (2007/2006) على الجائزة الذهبية عن فئة الوزارات أيضاً، وفي الدورة الرابعة (2009/2008) فازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة البرونزية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة الخامسة (2011/2010)، وفازت الوزارة بالمركز الأول في المرحلة الفضية عن فئة الوزارات المشاركة لأكثر من مرة في الدورة السادسة (2013/2012)، وتقوم الوزارة حالياً للتخصيص بالاشتراك في الدورة السابعة (2015/2014).

الآثار الناتجة عن مشاركة الوزارة في الجائزة هي :

- ❖ تغيير شامل لبيئة العمل بما يسمح بمواكبة آخر المستجدات ومتطلبات التميز
- ❖ غرس ثقافة التميز في جميع نواحي العمل في الوزارة مما ساهم إيجاباً في تحسين وتطوير الأداء
- ❖ إدخال وتبني مفاهيم جديدة في الإدارة مثل التركيز على النتائج والشفافية ومراقبة وتقييم الأداء وتطبيق أفضل الممارسات
- ❖ دفع عجلة التحسين والتغيير وتطوير العمل ضمن إطار مؤسسي
- ❖ تبني العديد من المبادرات الداخلية والاستمرارية في تنفيذها وتطويرها ومنها أتمتة أنظمة الموارد البشرية وربطها إلكترونياً، وتفعيل استخدامات شبكة الانترنت، وتحفيز الموظفين من خلال جائزتي "انجاز" و"موظف الشهر"، ومأسسة العلاقة مع الشركاء والمتعاملين، ونشر المعرفة واكتسابها

الخدمات والإنجازات المقدمة للمتعاملين

يوضح هذا الجزء الخدمات المتنوعة التي تقدمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ممثلة بمديرياتها ووحداتها الفنية المختلفة للوزارات والمؤسسات الوطنية، والدول والجهات الخارجية، كما يوضح القسم الثاني منه الخدمات التي تقدمها المديريات والوحدات المساندة لمتلقي الخدمة الداخلي (مديريات- وحدات- أقسام- موظفين) وعلى النحو الآتي:

المديريات والوحدات الفنية: وهي المديريات والوحدات التي تتعامل مع الجهات الخارجية وفئات المتعاملين:

- مديرية خطط وبرامج التنمية
- مديرية المشاريع
- مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية
- مديرية السياسات والاستراتيجيات.
- مديرية التعاون الدولي.
- وحدة المساعدات الإنسانية.
- وحدة التقييم وقياس الأثر.

المديريات والوحدات المساندة: وهي المديريات والوحدات التي تساعد المديريات والوحدات الفنية من خلال تطوير بيئة العمل الداخلية وتساعد في تقديم الخدمات المساندة لعمل المديريات والوحدات الفنية.

- مديرية الشؤون المالية والإدارية.

- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة.
- وحدة الإعلام والاتصال.
- وحدة الرقابة المالية والإدارية.

أولاً: في مجال خطط وبرامج التنمية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
مراجعة وتحديث الاجندة الوطنية	تحديد الرؤية للأردن للعام 2025 " الأردن الذي نريد" تحديد الأهداف الوطنية. التأكد من ترابط الأهداف على مستوى المحور مع الأهداف الوطنية والقطاعية.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
إعداد البرامج والخطط التنفيذية التنموية	تحديد الأولويات التنموية ضمن القطاعات المختلفة. ضمان مواءمة الأولويات القطاعية مع الأولويات الوطنية. تحديد الخطط التنفيذية ضمن إطار مالي وزمني محدد بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية. ضمان انسجام البرامج والخطط التنموية مع مبادرات الاجندة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى المجتمع الأردني	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية القطاعات الأخرى في المجتمع المدني</p>	<p>التأكد من تنفيذ الجهات المختلفة للمشاريع حسب جدولها الزمني ومخصصاتها المالية وإنجازها الحسي. تحديد المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنفيذ المشاريع واقتراح التوصيات حولها.</p>	<p>متابعة تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية التنموية</p>
<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية</p>	<p>رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية الجهات المعنية بالتنمية</p>	<p>متابعة ورصد مؤشرات الأداء ومقارنتها بالقيم المستهدفة. تصنيف المؤشرات حسب درجة التحقق باتجاه القيم المستهدفة (تسير باتجاه المستهدف، تراجع). تحديد المشاكل واقتراح التوصيات. متابعة الإجراءات التي من شأنها تحسين قيم المؤشرات مع الجهات المعنية.</p>	<p>متابعة مؤشرات قياس الأداء للبرامج والخطط التنموية</p>

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	متابعة قيم مؤشرات الألفية بشكل دوري تحديد المشاكل والعقبات واقتراح التوصيات لحلها متابعة البرامج والمشاريع والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الألفية مقارنة وضع الأردن بمؤشرات الألفية بالدول العربية والأجنبية وضع آليات تساعد في تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالمشاركة مع الجهات المعنية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية منظمات الأمم المتحدة	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
إعداد نظام لإدارة المعلومات	إعداد نظام محوسب والاستفادة منه في انجاز النشاطات التالية: توفير بيانات لإعداد الخطط والبرامج التنموية ومتابعة تنفيذها بناء قاعدة بيانات للبرامج والمشاريع ضمن الخطط والبرامج التنموية توفير قاعدة بيانات لمؤشرات قياس الأداء إعداد التقارير الدورية والسنوية وعند الحاجة	المؤسسات الحكومية مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقيه لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد تقارير سنوية حول آخر المستجدات للقطاعات المختلفة	تهدف هذه الخدمة إلى تحديث آخر المستجدات والتطورات على مستوى القطاعات المختلفة لأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أية قرارات تتعلق بالقضايا التنموية وعند الإعداد للبرامج التنموية	الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

الإنجازات:

• إعداد خطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016

تم صياغتها بنهج تشاركي ساهم فيه جميع الجهات ذات العلاقة، و تتضمن خطة عمل كل قطاع التوجهات المستقبلية والسياسات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف في المدى المتوسط، والبرامج والمشاريع المرتبطة بها والمخصصات المالية موزعة على سنوات الخطة مع مراعاة الموقع الجغرافي، وضمن اطار زمني محدد، إضافة إلى مؤشرات قياس أداء كمية ونوعية شاملة للقطاعات وقيم ونسب مستهدفة ولكل سنة من السنوات القادمة والتي على أساسها سيتم تقييم أثر هذه البرامج وكفاءة الإنفاق عليها.

وتتضمن خطة عمل الحكومة للأعوام 2013-2017 الخطط والبرامج لـ (22) قطاعا اقتصاديا واجتماعيا وخدميا، هذا وقد احتوت الخطة على التوجهات المستقبلية والسياسات والمؤشرات لكافة الجهات المعنية، وملاحق خاصة بجميع المشاريع والبرامج لكل قطاع عبر سنوات الخطة التي يتوافر لها تمويل والقسم الآخر البرامج والمشاريع التي بحاجة إلى تمويل وأخيراً هناك ملحق خاص بمشاريع صندوق تنمية المحافظات. وبلغ عدد البرامج والمشاريع التي تضمنتها الخطة في كافة القطاعات (1071) المتوافر تمويل لها وبكلفة حوالي (7) مليار دينار للأعوام 2013-2016 بالإضافة الى مشاريع سيتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص و(278) مشروعاً تمويلها غير متوافر حالياً ستسعى الحكومة للبحث عن مصادر تمويل لها، و من المتوقع ان تساهم تنفيذ الخطة في تحقيق الأهداف والتوجهات المستقبلية.

• تقدم سير العمل لخطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016

تم إعداد التقرير السنوي لخطة عمل الحكومة للسنوات 2013-2016 بناء على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ البرنامج، ويسلط التقرير الضوء على الانجازات التي تحققت في كافة القطاعات من حيث:

- الانجاز على مستوى الإطار الكمي للاقتصاد الكلي
- الإنجاز المالي لمشاريع خطة عمل الحكومة
- الانجاز الحسي لمشاريع خطة عمل الحكومة

وقد تم إعداد هذا التقرير بناء على البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بتنفيذ الخطة، من خلال توفير نماذج خاصة أخذت بعين الاعتبار الانجاز الحسي والمادي لمشاريع خطة عمل الحكومة والمشاكل والمعوقات التي تواجهها وسبل التغلب عليها، بالإضافة الى الاخذ بعين الاعتبار ايضا خطة العمل لكل مشروع وما يحتويه من نشاطات معينة وبوزن نسبي وفترات تنفيذ لكل نشاط مما يعكس الانجاز الدقيق المخطط والفعلي والمرحلة الحالية لكل مشروع حتى نهاية العام 2013

• اجندة التنمية ما بعد عام 2015 (MDGs+15)

تم تأسيس فريق عمل منظومة الأمم المتحدة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني عام 2012 لتحضير خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وأوكل الأمين العام للأمم المتحدة لستة وعشرين شخصية عالمية مهمة تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة، والتي من بينها جلالة الملكة رانيا العبد الله، للوصول لأولوية الأهداف التنموية لما بعد عام 2015 ، وتم اختيار (60) دولة من دول العالم لعقد مشاورات وطنية لأجندة التنمية لم بعد عام 2015 والأردن هي واحدة من بين عشر دول من المنطقة العربية التي تم اختيارها .

وبالتسيق ما بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والفريق القطري لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأردن تم الاتفاق على الية المشاورات الوطنية والجهات المعنية (الحكومة، منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) ، وتم تعيين خبير محلي لمتابعة المشاورات وإعداد تقرير الأردن الذي سيتم رفعه إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

وبمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي تم عقد اكثر من 30 نشاطا وورشة عمل في مختلف مناطق المملكة حول أجندة التنمية ما بعد عام 2015 والتي جاءت تحت عنوان العالم الذي نريد ، وضمن المحاور التالية:

- الجوع والأمن الغذائي والتغذية
- التعليم
- عدم المساواة

- النمو والعمالة
- الحوكمة
- الصحة
- الطاقة
- المياه
- الاستدامة البيئية
- ديناميكيات السكان

ثانياً: في مجال المشاريع

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
دراسة مقترحات المشاريع الرأسمالية المقدمة للتمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: ضمان وضوح فكرة وأهداف وجاهزية المشروع المقترح للتمويل ضمان انسجام أهداف المشروع مع الأهداف الوطنية ضمان انسجام أهداف ومكونات المشروع مع متطلبات وشروط الجهات المانحة المختلفة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية في التمويل	تهدف هذه الخدمة إلى: تعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة توفير البيانات اللازمة عن المشاريع التنموية ذات الأولوية	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الرأسمالية الممولة موزعة قطاعيا وحسب المحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى: توفير المعلومات المحدثة حول المشاريع الرأسمالية الممولة موزعة حسب المحافظات توفير بيانات تساعد في عملية التخطيط الإقليمي واتخاذ القرار بشأن تحديد الأولويات الوطنية	مكتب معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
متابعة المشاريع الرأسمالية الممولة قيد التنفيذ	تهدف هذه الخدمة إلى: متابعة المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية والتي تنفذها مختلف الوزارات والمؤسسات من حيث نسبة الانجاز ومراجعة خطط العمل وتقارير تقدم سير العمل فيها، وإيجاز المطالبات المالية، وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تنفيذها والتنسيق مع الجهات المعنية لوضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذه المعوقات إعداد التقارير اللازمة التي تعكس مستويات الانجاز الحسي والمالي للمشاريع قيد التنفيذ، وتوفير كافة المعلومات اللازمة لمتخذي القرار متابعة المطالبات المالية للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية وتدقيقها والإيعاز لمن يلزم بمديرية الشؤون المالية والادارية لإصدار طلبات السحب.	رئاسة الوزراء الجهات المستفيدة الجهات الممولة	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية جميع الجهات التمويلية

<p>جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية جميع الجهات التمويلية</p>	<p>الجهات الممولة الجهات المعنية بالمشاريع</p>	<p>تهدف هذه الخدمة إلى:</p> <p>ضمان التنسيق الكامل ما بين الجهات التمويلية المختلفة والجهات الوطنية المنفذة للبرامج والمشاريع التنموية</p> <p>اقتراح الملاحظات حول نتائج زيارات البعثات التمويلية</p> <p>متابعة توصيات البعثات التمويلية مع الوزارات والمؤسسات المنفذة لضمان تنفيذها</p> <p>مراجعة الدراسات والتقارير المرسلة من الجهات التمويلية وإبداء الملاحظات حولها وتزويد الجهات المعنية بها</p>	<p>مرافقة بعثات التمويل الدولية</p>
---	--	--	---

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
المشاركة في إعداد الموازنات للمشاريع الممولة	تهدف هذه الخدمة إلى توفير البيانات المالية والفنية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية الممولة	الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية دائرة الموازنة العامة
إعداد تقارير شهرية لمتابعة المنحة الخليجية ترفع لمجلس الوزراء	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة المشاريع الممولة من المنحة الخليجية مالياً وفنياً، وتقديم التوصيات اللازمة بخصوص تسريع عمليات التنفيذ والانفاق من خلال تعديل التعليمات أو اجراء المناقشات المالية ضمن قانون الموازنة العامة وضمن المنح الموقعة، وذلك تحسين كفاءة الاستفادة من المنحة الخليجية.	مجلس الوزراء الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية
متابعة تنفيذ مشاريع برنامج البنية التحتية للمحافظات	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة تنفيذ مشاريع برنامج البنية التحتية للمحافظات مالياً وفنياً، ورفع التوصيات اللازمة الى وحدة ادارة المنحة الخليجية لتسريع عملية التنفيذ.	الوزارات والمؤسسات المعنية	جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية

انجازات المشاريع:

تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال المساعدات الخارجية، حيث تقوم بمتابعة هذه المشاريع فنياً ومالياً، وذلك من خلال القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع، والمشاركة في اللجان التوجيهية المعنية بإدارة المشاريع أو متابعة تنفيذها، وعقد الاجتماعات التنسيقية الدورية للاطلاع على التقارير المالية والفنية، ومناقشة المعوقات والتحديات والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ المشروع، وتقديم التوصيات حول حلها أو تقليل أثرها، كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ متطلبات الجهات الممولة فيما يتعلق بالوثائق والتقارير المطلوبة والإجراءات التي تنص اتفاقيات التمويل على ضرورة توفيرها أو اتخاذها من قبل الحكومة.

اولاً: المنحة الخليجية:

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة تنفيذ جميع المشاريع الممولة من المنحة الخليجية فنياً ومالياً، واعداد التقارير اللازمة حول تقدم سير العمل بهذه المشاريع، حيث قامت الوزارة بـ :

- إعداد تقارير شهرية حول تقدم سير العمل لجميع مشاريع المنحة الخليجية تضمنت تحليل للبيانات الخاصة بكل مشروع واعداد التوصيات اللازمة بخصوص تسريع عمليات التنفيذ والانفاق، وتم رفعها الى مجلس الوزراء الموقر.

- إعداد تقارير شهرية حول سير العمل بالمشاريع الممولة من منحة دولة الامارات العربية المتحدة، وارسالها الى صندوق ابو ظبي للتنمية.

- إعداد تقارير دورية حول سير العمل بالمشاريع الممولة من منحة المملكة العربية السعودية، وارسالها الى الصندوق السعودي للتنمية.

- تم عقد حوالي (80) اجتماعاً تنسيقياً مع الجهات المنفذة للمشاريع بهدف تسريع تنفيذ المشاريع.

- مراجعة جميع وثائق العطاءات قبل طرحها للتأكد من التزام الجهات المنفذة بمتطلبات ومعايير الجهات الممولة.

- المشاركة في دراسة تقييم المشاريع الكبرى ومتابعة تنفيذها فنياً ومالياً.

- مراجعة جميع الوثائق المرفقة بالمطالبات المالية المدفوعة الواردة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ليتم اعداد طلبات سحب لتعويضها من المنحة.

- بلغت نسبة الانفاق للمشاريع الممولة من المنحة الخليجية لعام 2014 حوالي (92%).

ثانياً: برنامج البنية التحتية للمحافظات:

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة تنفيذ جميع مشاريع برنامج البنية التحتية للمحافظات لعام 2014 والبالغة حوالي (365) مشروعاً، وكما يلي:

- يتم التنسيق مع الجهات المنفذة لهذه المشاريع واقتراح الحلول المناسبة لتسريع عملية التنفيذ.

- يتم مراجعة واجازة جميع المطالبات المالية للصرف من خلال مخصصات البرنامج المرصودة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

- دراسة كافة الطلبات الواردة من الجهات المنفذة والخاصة باستبدال المشاريع، واعداد التنسيب اللازم ورفعها الى وحدة ادارة المنحة الخليجية لاتخاذ القرار المناسب.

ثالثاً: إدارة القرض الياباني:

تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة اتفاقية القرض الياباني التي تم توقيعها بتاريخ 2012/8/14 لتمويل برنامج "تنمية الموارد البشرية وتحسين البنية التحتية الاجتماعية" والذي يتكون من مجموعة من المشاريع الرأسمالية المدرجة ضمن قانون الموازنة العامة وتبلغ قيمة القرض حوالي (12.2) مليار ين ياباني، بحيث يتم تنفيذ المشاريع خلال الفترة (2012-2014)، حيث تقوم الوزارة بـ :

- أعداد التقارير الربعية حول تقدم سير العمل بالمشاريع الممولة من القرض وتحديث بطاقات المشاريع، حيث تم اعداد (12) تقرير ربعي.

- تدقيق ومراجعة مستندات الصرف والوثائق المرفقة والواردة من الجهات المستفيدة من القرض وتفرغها في جداول خاصة قبل ارسالها للجانب الياباني.

- عقد اجتماعات تنسيقية مع الجهات المنفذة للمشاريع بهدف تسريع تنفيذ المشاريع.

تم استكمال اجراءات سحب كامل قيمة القرض مع نهاية عام 2014.

ثالثاً: في مجال التعاون الدولي:

المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2014

بلغ حجم المساعدات الخارجية الملتزم بها للأردن (منح وقروض ميسرة) من مختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية والتي تم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام 2014 ما مجموعه نحو (1.919) مليار دولار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها ما مجموعه نحو (1.256) مليار دولار، فيما بلغت القروض الميسرة المتعاقد عليها ما مجموعه نحو (663.18) مليون دولار.

يتم صرف قيمة المساعدات الخارجية التي تم التوقيع على اتفاقياتها بشقيها (المنح، والقروض الميسرة) لتمويل الأولويات الوطنية والمشاريع التنموية وفقاً للمدة الزمنية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج/ المشروع، وغالباً تتراوح فترات تنفيذ هذه المشاريع ما بين (2- 5) سنوات، باستثناء تلك الموجهة للدعم المباشر للموازنة العامة، كما يتم السحب من هذه المنح والمساعدات وفقاً للتدفقات النقدية الملتزم بها حسب الاتفاقيات الموقعة مع الجهة المانحة من حيث القيمة والتوقيت والمتطلبات اللازمة لاستحقاق دفعات التمويل.

المخلص التالي يبين توزيع المساعدات الخارجية ما بين دعم الموازنة العامة وأولويات المشاريع التنموية خلال العام 2014:

(مليون دولار)

القيمة	أولاً: المنح
538.68	(1) منح موجهة لدعم الموازنة العامة
718.007	(2) منح موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية
1256.687	مجموع المنح
القيمة	ثانياً: القروض الميسرة
592.84	(1) قروض ميسرة موجهة لدعم الموازنة العامة
70.34	(2) قروض ميسرة موجهة لدعم أولويات ومشاريع تنموية
663.18	مجموع القروض الميسرة
1919.867	المجموع الكلي

ملخص توزيع المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2014

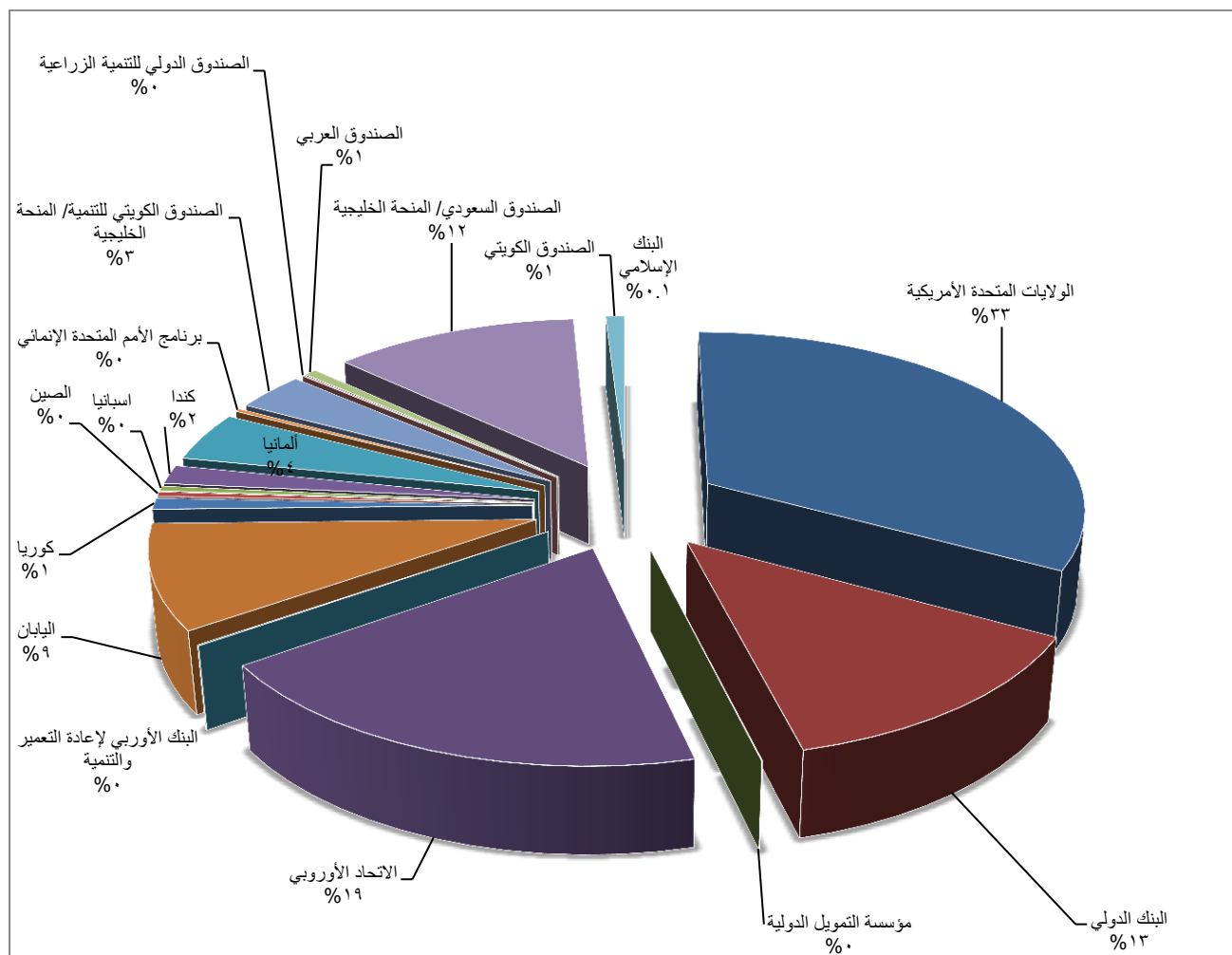
حسب الجهة المانحة

(مليون دولار)

الجهة المانحة	عدد المشاريع	قيمة المنح	قيمة القروض الميسرة	مجموع التمويل
1. الولايات المتحدة الأمريكية	16	633.02	-	633.02
2. البنك الدولي	2	3	250	253
3. مؤسسة التمويل الدولية	1	0.50	-	0.50
4. الاتحاد الأوروبي	7	141.91	224.44	366.35
5. البنك الأوروبي للإعمار والتنمية	1	1.43	-	1.43
6. ألمانيا	5	22.44	62.34	84.78
7. إسبانيا	1	0	8	8
8. كندا	2	32.32	-	32.32
9. اليابان	6	60.35	118.4	178.75
10. كوريا	3	18.86	-	18.86
11. الصين	1	8	-	8
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	3	5	-	5
13. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ ومرفق البيئة العالمي	1	2	-	2
14. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	2	11.773	-	11.773
15. البنك الاسلامي للتنمية	1	0.100	-	0.100
16. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1	18	-	18
17. الصندوق الكويتي للتنمية/ المنحة الخليجية	2	66	-	66
18. الصندوق السعودي للتنمية/ المنحة الخليجية	3	232	-	232
المجموع	58	1256.687	663.18	1919.867

التوزيع النسبي للمساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2014

حسب الجهة المانحة



تفاصيل البرامج والمشاريع الممولة من خلال المساعدات الخارجية الملتمزم بها
وتم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال العام 2014

أولاً: المنح:

(1) المنح الملتمزم بها والموجهة لدعم الموازنة العامة:

(مليون دولار)

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
الولايات المتحدة الأمريكية	منحة الدعم النقدي/ برنامج المساعدات الإقتصادية الإعتيادية	184	2014/9/30	وزارة المالية
	منحة الدعم النقدي/ برنامج المساعدات الإقتصادية الإضافية	252		
كندا	دعم قطاع التعليم العام في الأردن	16.72	2014/12/22	وزارة التربية والتعليم
الإتحاد الأوروبي	دعم الاصلاحات المالية والادارية العامة (بقيمة 47.5 مليون يورو)	50.02	2014/10/13	وزارة المالية/ ملاحظة: دعم الموازنة العامة بقيمة (40) مليون يورو، ومكون المساعدات الفنية للمؤسسات المنفذة لمؤشرات تحقق البرنامج (7.5) مليون يورو
	الترويج للاشتغال المالي من خلال تعزيز حاكمية وانتشار التمويل الميكروي في الأردن	35.94	214/12/14	وزارة المالية/ ملاحظة: دعم الموازنة العامة بقيمة (29) مليون يورو، ومكون المساعدات الفنية للمؤسسات المنفذة لمؤشرات تحقق البرنامج بقيمة (6.225) مليون يورو
المجموع		538.68		

ملاحظات:

- تم تحويل كامل المنحة المقدمة من المساعدات الأمريكية الإضافية، أما المساعدات الإعتيادية فقد تم تحويل مبلغ (127) مليون دولار، وسيتم خلال الربع الأول من العام 2015 تحويل المبلغ المتبقي بقيمة (57) مليون دولار.
- سيتم تحويل الشريحة الأولى من منح الإتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من العام 2015.
- سيتم تحويل الشريحة الأولى من المنحة المقدمة من كندا خلال الربع الأول من العام 2015.

(2) المنح الملتزم بها والموجهة لدعم برامج واولويات وطنية تنموية:

(مليون دولار)

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
الولايات المتحدة الأمريكية	تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، ويشمل البرامج الفرعية التالية:	126.418828	2014/9/30	
	- الصحة/ رعاية الأمومة والطفولة	12.250		وزارة الصحة
	- الصحة/ تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية	12.203758		
	- المياه والصرف الصحي	42.896051		وزارة المياه والري
	- التعليم/ التعليم الأساسي	42.038223		وزارة التربية والتعليم
	- الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وحماية السكان المحتاجين	10.8		وزارة التنمية الاجتماعية
	- الخدمات الإدارية المساندة للبرنامج	6.23		-
	تعزيز المساءلة الديمقراطية، ويشمل البرامج الفرعية التالية:	27.57301	2014/9/30	
	- سيادة القانون	2.5		وزارة العدل
	- الحكم الرشيد	8		وزارة التنمية السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني
	- التنافسية السياسية وبناء التوافقات	5		مؤسسات المجتمع المدني
	- المجتمع المدني	10.411465		
	- الخدمات الإدارية المساندة للبرنامج	1.661545		-
	دعم التنمية الاقتصادية الشاملة، ويشمل البرامج الفرعية التالية:	43.032589	2014/9/30	وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة، والقطاع الخاص، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي
	- دعم النمو الاقتصادي	6.875		
	- التجارة والاستثمار	1.141261		
	- البنية التحتية	2.792293		
	- تطوير القطاع الخاص	27.022376		
	- الفرص الاقتصادية	2.65		
	- الخدمات الإدارية المساندة للبرنامج	2.551659		

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
مجموع فرعي (1)		197.024		
البنك الدولي	دعم الحوكمة وتعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر/ مقدمة من صندوق التحول من خلال البنك الدولي	3	2014/2/9	البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض
مجموع فرعي (2)		3		
مؤسسة التمويل الدولية	اتفاقية تعاون مع هيئة الأوراق المالية	0.50	2014/4/24	هيئة الأوراق المالية
مجموع فرعي (3)		0.50		
الاتحاد الأوروبي	دعم تنفيذ خطة العمل الأردنية الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية	14.96	2014/10/13	وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية
	تطوير وتعزيز قدرات هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن وإدارة النفايات المشعة في الأردن	2.49	2014/12/14	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
	منحة إضافية لمشروع دعم خدمات الصرف الصحي في المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين	2.49	2014/12/14	وزارة المياه والري
	إدارة النفايات الصلبة في المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين	12.43	2014/12/16	وزارة الشؤون البلدية، ووزارة البيئة
	تنمية محافظات الشمال في الأردن/ المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين	6.71	2014/12/16	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
	مكون المساعدات الفنية لبرنامج دعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة	9.21	2014/10/13	وزارة المالية
	مكون المساعدات الفنية لبرنامج الترويج للاشتغال المالي من خلال تعزيز حاكمية وانتشار التمويل الميكروي في الأردن	7.64	2014/12/14	البنك المركزي الأردني، وصندوق التنمية والتشغيل، ووزارة التخطيط

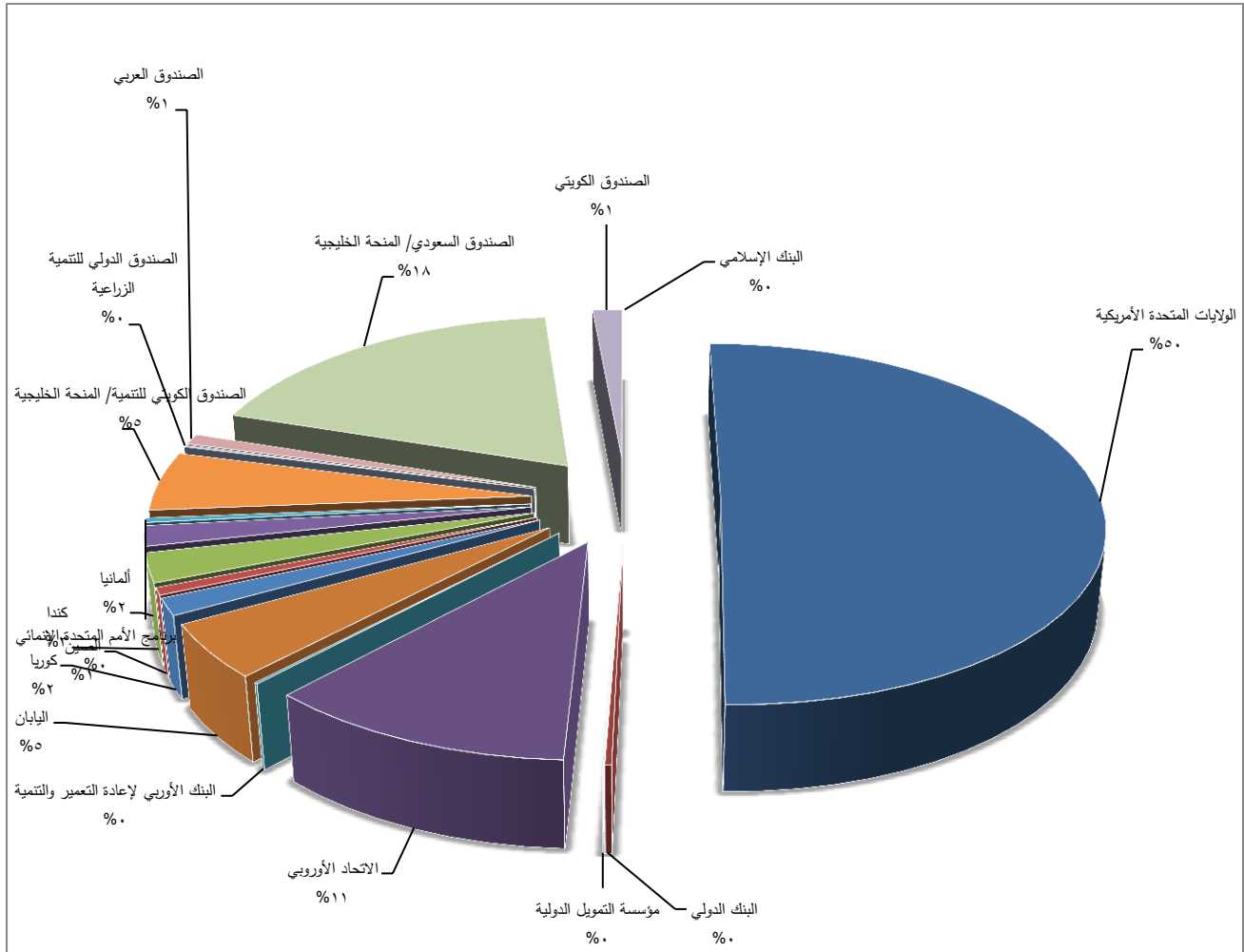
الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
				والتعاون الدولي
مجموع فرعي (4)		55.93		
البنك الاوروبي للاعمار والتنمية	مشروع مراقبة نوعية المياه في الاردن	1.43	2014/5/26	وزارة المياه/ سلطة المياه
مجموع فرعي (5)		1.43		
اليابان	شراء أجهزة ومعدات ومستلزمات طبية والخدمات التابعة لها	7.5	2014/3/13	وزارة الصحة ومستشفى الامير حمزة
	برنامج عاجل لرفع كفاءة قطاع المياه في محافظات الشمال المستضيفة للاجئين السوريين	24.7	2014/3/13	وزارة المياه والري
	بناء متحف البترا	6.8	2014/3/1	سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي
	شراء معدات وتجهيزات لرفع كفاءة دائرة الارصاد الجوية	1.75	2014/11/20	دائرة الأرصاد الجوية
	إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه في محافظة البلقاء لحماية البيئة والتغير المناخي	19.6	2014/11/26	وزارة المياه والري
مجموع فرعي (6)		60.35		
كوريا	بناء وتجهيز (3) مراكز صحية شاملة (عمان، وطبرور، والطوال الجنوبي)	5.16	2014/12/15	وزارة الصحة
	انشاء مدرسة شاملة لذوي الإعاقات السمعية في ماركا	5.2		وزارة التربية والتعليم
	انشاء نظام إلكتروني للمشتريات في الأردن	8.5		دائرة اللوازم العامة
مجموع فرعي (7)		18.86		
الصين	اتفاقية تعاون اقتصادي وفني (تنفيذ مشاريع تنموية ذات اولوية يتفق عليها لاحقا مع الجانب الصيني بداية عام 2015)	8	2014/12/17	حسب المشروع الذي سيتم الاتفاق عليه
مجموع فرعي (8)		8		
كندا	المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات	15.6	2014/3/11	وزارة الشؤون البلدية

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
	الاجتماعية			
مجموع فرعي (9)		15.6		
ألمانيا	خدمات مساندة لبرنامج إدارة مصادر المياه/ المرحلة الثالثة	1.87	2014/7/10	وزارة المياه والري
	برنامج تزويد المياه للاجئين السوريين/ المرحلة الثالثة	18.7	2014/9/21	
	خدمات مساندة لبرنامج التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه	1.87	2014/10/30	سلطة وادي الأردن
مجموع فرعي (10)		22.44		
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بناء القدرات لتحسين إدارة وتحصيل ضريبة الأبنية والأراضي والمسقات	1.859	2014/10/26	وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية
	المساعدة في إعداد الاطار التنموي المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية	0.441	2014/5/22	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
	إدماج حماية التنوع الحيوي في القطاع السياحي التنموي	2.7	2014/1/13	وزارة السياحة والآثار
مجموع فرعي (11)		5		
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمي	المشروع الريادي لتكنولوجيا الري لمواجهة أثر التغير المناخي في الأردن	2	2014/1/24	وزارة الزراعة
مجموع فرعي (12)		2		
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	مشروع التعداد العام للسكان	1.773	2014/2/16	الاحصاءات العامة
	معونة الصندوق العربي للاسهام في دعم اللاجئين السوريين في الأردن	10	2014/10/1	وزارة الشؤون البلدية
مجموع فرعي (13)		11.773		
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	المنحة الخاصة بدعم اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم/ تمويل مشاريع إنمائية في قطاعي الصحة والبلديات	18	2014/11/23	وزارة الصحة، وزارة الشؤون البلدية

الجهة المانحة	المشروع	قيمة المنحة	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
مجموع فرعي (14)		18		
البنك الاسلامي للتنمية	دعم الاعمال الاستشارية للجنة تقييم التخاصية	0.100	2014/4/11	لجنة تقييم الخصخصة
مجموع فرعي (15)		0.100		
الصندوق السعودي للتنمية/ المنحة الخليجية	إعادة إنشاء طريق الزرقاء – مركز العمري الحدودي	155	2014/5/11	وزارة الاشغال العامة والاسكان
	مشروع انشاء وتأهيل الطرق	54		
	مشروع انشاء محطات وشبكة مياه الصرف الصحي في محافظة الزرقاء	23		وزارة المياه والري
مجموع فرعي (16)		232		
الصندوق الكويتي للتنمية/ المنحة الخليجية	إدراج مشروع إنشاء وصيانة الطرق القروية والزراعية ضمن اتفاقية برنامج تطوير قطاع النقل	56	2014/8/14	وزارة الأشغال العامة والإسكان
	زيادة قيمة برنامج دعم قطاع التعليم	10	2014/12/30	وزارة التربية والتعليم
مجموع فرعي (17)		66		
مجموع المنح الموجهة لدعم أولويات ومشاريع وطنية		718.007		

التوزيع النسبي لإجمالي قيمة المنح الملتمزم بها خلال العام 2014

حسب الجهة المانحة



إجمالي المنح المحولة للموازنة العامة حتى نهاية العام 2014

(مليون دينار)

المنح المحولة لحساب الخزينة لغاية تاريخ 2014/12/31	الجهة المانحة
20.76	الإتحاد الأوروبي
404.54	الولايات المتحدة الأمريكية
456.71	الصندوق الخليجي للتنمية
354.5	منح أخرى
1236.51	المجموع

ثانياً: القروض الميسرة:

1) القروض الميسرة المتعاقد عليها والموجهة لدعم الموازنة العامة:

الجهة الداعمة	المشروع	القيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
اليابان	تعزيز الوضع المالي ودعم سياسات التنمية في الاردن	12 مليار ين ياباني	118.4	2014/3/17	وزارة المالية
الاتحاد الأوروبي	اتفاقية القرض الميسر للمساعدة المالية للأردن على المستوى الكلي	180 مليون يورو	224.44	2014/3/18	وزارة المالية
البنك الدولي	قرض سياسة التنمية الثاني لدعم الموازنة العامة	250 مليون دولار	250	2014/4/9	وزارة المالية
المجموع (مليون دولار)			592.84		

* ملاحظات:

- تم تحويل كامل قيمة القروض الميسرة المقدمة من البنك الدولي، ومن اليابان للحساب الخزينة العامة.
- القرض الميسر المقدم من الاتحاد الأوروبي بقيمة (180) مليون يورو، فسيتم خلال الربع الأول من عام 2015 تحويل مبلغ نحو (100) مليون يورو، وما قيمته (80) مليون يورو متوقع قبل نهاية عام 2015.

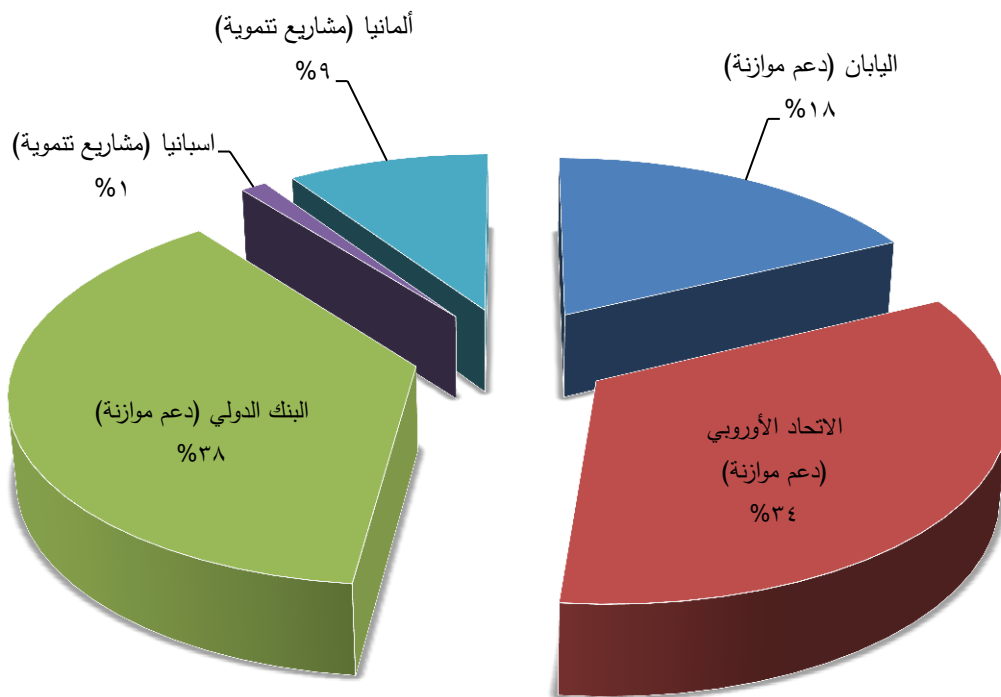
2) القروض الميسرة الموجهة لدعم برامج وأولويات وطنية تنموية:

(مليون دولار)

الجهة الداعمة	المشروع	القيمة القرض بالعملة الأصلية	قيمة القرض (مليون دولار)	تاريخ التوقيع	الجهة المستفيدة
اسبانيا	بناء محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء بقدرة (3) ميغاوات	5.920662 مليون يورو	8	2014/3/14	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
ألمانيا	برنامج إدارة مصادر المياه/ المرحلة الثالثة	30 مليون يورو	37.4	2014/7/10	وزارة المياه والري
	التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه	20 مليون يورو	24.94	2014/10/30	سلطة وادي الأردن
المجموع (مليون دولار)			70.34		

التوزيع النسبي للقروض الميسرة الملتزم بها عام 2014

حسب الجهة الداعمة



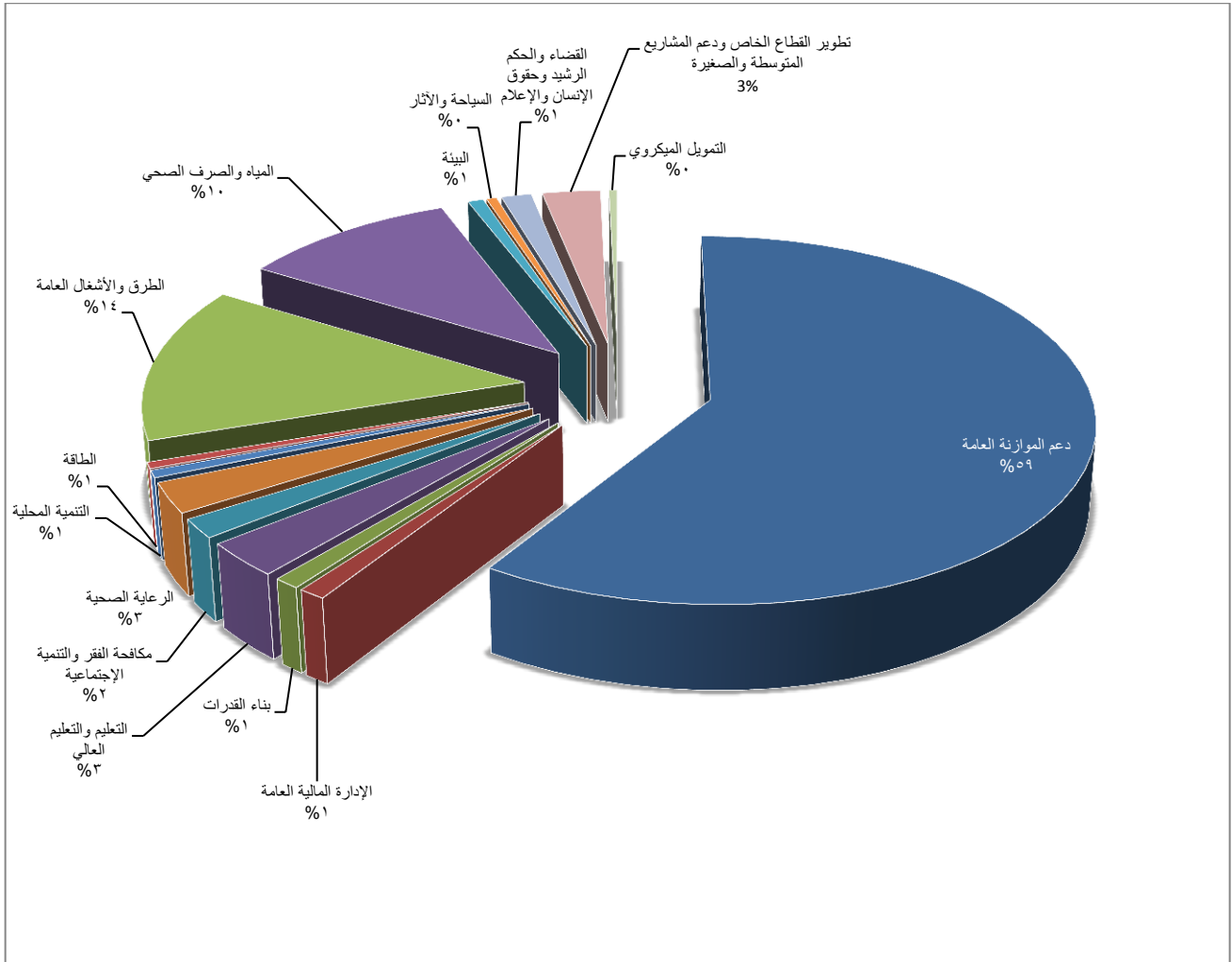
أبرز القطاعات التنموية التي استفادت من المساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2014

(مليون دولار)

قيمة القروض الميسرة	قيمة المنح	مجموع التمويل	عدد المشاريع	أبرز القطاعات
592.84	538.68	1131.52	5	1. دعم الموازنة العامة
–	19.569	19.569	3	2. الإدارة المالية العامة
–	18.924	18.924	4	3. بناء القدرات والتدريب والدعم المؤسسي
–	58.738223	58.738223	4	4. التعليم والتعليم العالي
–	32.63	32.63	2	5. الفقر والتنمية الإجتماعية
–	51.363758	51.363758	1	6. الرعاية الصحية
–	12.25	12.25	3	7. التنمية المحلية (تطوير البلديات)
8	2.49	10.49	2	8. الطاقة
–	265	265	2	9. الطرق والأشغال العامة
62.34	136.556051	198.896051	14	10. المياه والصرف الصحي
–	14.43	14.43	2	11. البيئة
–	9.5	9.5	2	12. السياحة والآثار
–	27.57301	27.57301	4	13. القضاء والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإعلام
–	53.342589	53.342589	9	14. تطوير القطاع الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والميكروية (MSMEs)
–	7.64	7.64	1	15. التمويل الميكروي
663.18	1256.687	1919.867	58	المجموع

التوزيع النسبي للمساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2014

حسب القطاعات



توزيع المساعدات الخارجية الملتمزم بها وتم توقيع اتفاقياتها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2014 (حسب القطاعات والجهات الدولية الداعمة)

(القيمة بالمليون دولار)

القطاع الجهة المانحة	دعم الموازنة العامة	الإدارة المالية العامة	بناء القدرات والتدريب لدعم المؤسسات	التعليم والتدريب العالي	القرى والتنمية الاجتماعية	الرعاية الصحية	التنمية المحلية	الطاقة	النقل والبنية التحتية	المياه والصرف الصحي	البيئة	تطوير القطاع الخاص والاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة	التمويل الميكرو	السياحة والآثار	القضاء، الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان والإعلام	المجموع حسب الجهة المانحة
البنك الإسلامي للتنمية												0.100				0.100
الصندوق السعودي للتنمية/ المنحة الخليجية						23	209									232
الصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية					14.25	3.75										18
الصندوق الكويتي للتنمية/ المنحة الخليجية				10			56									66
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي			1.773	1.5		8.5										11.773
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	436			42.038223	*17.03	24.453758				42.896051		43.032589			27.57301	633.023631
البنك الدولي	250											3				253
مؤسسة التمويل الدولية												0.500				0.500
كندا	16.72				15.6											32.32
الاتحاد الأوروبي	309.771	9.21	14.96			2.49	2.49			2.49	12.43	6.71	7.64			366.33
البنك الأوروبي للإعمار والتنمية						1.430										1.430
ألمانيا/ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك الإعمار الألماني						84.78										84.78
إسبانيا							8									8
اليابان/ جايبا	118.4		1.75		7.5	44.3							6.8			178.75
الصين (**)																8
كوريا/ كويكا		8.5		5.2	5.16											18.86
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ مرفق البيئة العالمي											2					2
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		1.859	0.441										2.7			5
المجموع حسب القطاع	1131.52	19.569	18.924	58.738223	32.63	50.463758	12.25	10.49	265	198.896051	14.43	53.342589	7.64	9.5	27.57301	1919.867

(*) تم تخصيص ما قيمته (6.23) مليون دولار كخدمات إدارية مساندة لبرنامج تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، والمتضمنة تحسين خدمات التنمية الاجتماعية والإقتصادية للسكان المحتاجين بقيمة (10.3) مليون دولار.

(**) تم توقيع اتفاقية للتعاون الإقتصادي والفني مع الصين بتاريخ 2014/12/17 بقيمة (8) مليون دولار لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في القطاعات، سيتم تحديدها بداية عام 2015 بالاتفاق مع الجانب الصيني.

برامج التعاون العلمي والثقافي والبرامج التدريبية والمنح الدراسية

أولاً: البرامج التدريبية، وتتنوع كما يلي:

1. برامج المنح التدريبية التي تقدمها الدول المانحة والصديقة ضمن برامج التعاون الفني والتنموي:
 - وهي تلك البرامج التي تقدم كمساعدات فنية للدول النامية في مختلف المجالات، والتي يعتمد القبول فيها على أسس تنافسية ما بين مرشحي الدول المدعوة للمشاركة، وفي إطار هذا النوع من البرامج يتم ترشيح (1-3) للمنافسة على المشاركة في البرنامج التدريبي الواحد، وغالباً ما يتم قبول مرشح واحد أو مرشحين اثنين من كل دولة للمشاركة في البرنامج التدريبي الواحد.
 - ضمن هذا النوع من البرامج قامت الوزارة بترشيح ما يزيد على (439) موظفاً ممن تنطبق عليهم شروط المشاركة فقط، وتم قبول وإيفاد ما مجموعه (237) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات، للمشاركة في دورات تدريبية، وورش عمل، وحلقات دراسية وتدريبية في مجالات المياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم، والإدارة العامة، والاقتصاد، والاستثمار، والتجارة والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والمسح الجغرافي، والتخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة الفقر والاحتياجات الخاصة وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.

2. البرامج التدريبية المخصصة للأردن:

- وهي البرامج التي تقدم للأردن كمساعدات فنية في إطار علاقاته الثنائية مع بعض الجهات المانحة والصديقة كاليابان، وكوريا الجنوبية، وهولندا والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وبموجب هذا النوع من البرامج يتم تخصيص عدد من البرامج التدريبية لمشاركين من الأردن فقط، وتقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق والتفاوض مع هذه الجهات لاختيار مجالات التدريب وفقاً للاحتياجات التدريبية لموظفي القطاع العام بهدف تمكينهم ورفع قدراتهم المؤسسية في مجالات محددة.
- تم خلال العام 2014 إيفاد ما مجموعه (180) موظفاً من مختلف المؤسسات والوزارات الأردنية للمشاركة في (17) برنامجاً تدريبياً عقدت في الدول المذكورة أعلاه في مجالات: استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وسياسات التدريب المهني، وسياسات الطاقة، وسياسات واستراتيجيات الصحة، تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً، تطوير السياسات الخاصة بتشجيع وترويج السياحة للقادة الشباب، التنوع والتنافسية الاقتصادية، التشريع، إدارة العدل، الشؤون الاجتماعية وسياسات التشغيل، الإدارة المائية، الأمن الغذائي، وإدارة التمويل العام، إدارة الحكم

المحلي واللامركزية، مهارات الاتصال مع الجمهور وتقديم الخدمات بالإضافة إلى السياسات التجارية والدبلوماسية.

ثانياً: المنح والبحوث الدراسية، وتوزع كما يلي:

1. المنح الدراسية التي تقدم من خلال الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين الأردن والدول الصديقة والشقيقة، والتي تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد هذه البرامج والتوقيع عليها، بحيث يتم إدراج أعداد المنح الدراسية والتخصصات التي سيتم تبادلها ضمن البرامج التنفيذية للتعاون العلمي والثقافي الموقعة مع تلك الدول على أساس المعاملة بالمثل، وتدار هذه المنح من قبل وزارة التعليم العالي الأردنية.

2. برامج المنح الدراسية (ماجستير، ودكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه) المقدمة من مختلف الجهات المانحة كالبنك الإسلامي للتنمية، البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اليابانية، والمانيا، وهولندا، وكوريا، والصين، وبروناي دار السلام، وإيطاليا، وماليزيا، وتايلند، وتايوان والمفوضية الأوروبية. وهي عبارة عن برامج مساعدات تقدم للدول النامية بشكل عام، ويعتمد القبول في هذه البرامج على أسس تنافسية ما بين مرشحي مختلف الدول، وفي إطار هذا النوع من المنح قامت الوزارة بترشيح (50) موظفاً من مختلف المؤسسات والجامعات، حيث تم قبول (11) مرشحاً لاستكمال دراساتهم العليا، علماً بأن هذا النوع من البرامج متاحاً لجميع الفئات سواء من موظفي القطاع العام أو الجامعات الرسمية وموظفي القطاع الخاص.

ثالثاً: الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية:

- بهدف تعزيز علاقات التعاون العلمي والثقافي مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة في مجالات (التعليم والتعليم العالي والثقافة والفنون والسياحة والآثار والتنمية الاجتماعية والأعلام والاتصال والرياضة والشباب) تقوم الوزارة بإبرام الاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها والعمل على تجديدها بالتنسيق مع جميع الجهات الأردنية المعنية.
- تم خلال العام 2014 توقيع ثلاثة برامج تنفيذية للتعاون العلمي والثقافي مع كل من جمهورية كوريا الجنوبية للسنوات (2014-2016) وجمهورية الصين الشعبية للسنوات (2015-2018) بالإضافة برنامج تنفيذي مع الجمهورية الهيلينية للفترة (2014-2017).

توزيع الدورات التدريبية والمنح الدراسية المقدمة خلال عام 2014 حسب الجهات المانحة

الرقم	اسم الدولة	الدورات التدريبية		المنح الدراسية	
		مجموع الدورات	أعداد المشاركين	مجموع المنح	أعداد المستفيدين
1	الصين	45	60	0	0
2	اليابان	35	81	0	0
3	كوريا	15	80	12	2
4	سنغافورة	40	14	0	0
5	تايلاند	27	17	2	0
6	الهند	متعدد واقلة 100	20		
7	تايلاند	14	8	13	-
8	ماليزيا	15	5		
9	ألمانيا	3	-	متعدد (DAAD) (Program	-
10	السويد	5	10	0	0
11	البنك الإسلامي للتنمية	1	2	15	3
12	المعهد العربي للتخطيط	49	40		
13	إيطاليا	-	-	4	4
14	هولندا	متعدد واقلة 200	75	متعدد (NUFFIC) (Program	2
15	البنك الدولي/ بالشراكة مع الحكومة اليابانية	-	-	5	-

16	المفوضية الأوروبية	-	-	4	-
17	مركز صندوق النقد الدولي بالكويت	متعدد واقله 10	5	-	-
18	بروناي دار السلام	-	-	10	1
	المجموع	559	417	65	12

برامج التعاون الفني وأدوات الدعم المؤسسي الممولة من الاتحاد الأوروبي

(1) مشاريع التوأمة:

- تم إطلاق مشروع توأمة لدائرة الأراضي والمساحة لمعالجة موضوع الإزاحات، وبكلفة تبلغ (1) مليون يورو، ولمدة (18) شهراً، وهو مشروع التوأمة الثاني للدائرة.

(2) أنشطة أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي (TAIEX):

- تم تنظيم ما مجموعه (17) نشاطاً من خلال (TAIEX)، والتي تضمنت ورشة عمل لوزارة الزراعة حول موضوع "نظام مراقبة التجارة في دول الاتحاد الأوروبي"، وكذلك إيفاد (5) بعثات خبراء من الاتحاد الأوروبي لكل من وزارة البيئة في تتبع النفايات السائلة، ووزارة الخارجية في موضوع تقييم البرنامج التدريبي في المعهد الدبلوماسي، والجمعية العلمية الملكية في مجال فحص افران الغاز، ودائرة الإحصاء في مجال الدراسات الإحصائية، وتقييم مشروع التوأمة الخاص بوزارة الزراعة. كما شارك ما مجموعه (21) موظفاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة في (7) زيارات دراسية إلى دول الاتحاد الأوروبي بهدف التعرف على أفضل الممارسات ونقل المعرفة الفنية والعلمية في مجالات عديدة، وذلك بالإضافة إلى مشاركة ما مجموعه (12) موظفاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في (4) ورش عمل إقليمية في مجالات المقاييس الأوروبية، الإبداع والابتكار في صناعة النسيج والملابس، ومراجعة الاتفاقية التجارية الإقليمية للمنطقة الأوروبية، ومراقبة الأسواق.

(3) أنشطة برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA):

- بعد استكمال مشروع ديوان المحاسبة ووزارة المالية في مجال تطوير الرقابة الداخلية، تم إجراء التحضيرات في نهاية عام 2014 مع إدارة البرنامج لمشروعين جديدين لكل من ديوان المظالم، وهيئة مكافحة الفساد، وذلك في مجالات عملهما، حيث سيبدأ تنفيذ تلك المشاريع في منتصف عام 2015.

خامساً: مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية:

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>تمويل تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مشاريع وانشطة واحتياجات ملحة وذات اولوية في المحافظات مع التركيز على المناطق الفقيرة - تحسين البيئة التعليمية في المدارس - مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات 	<p>تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المناخ والظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة من خلال تطوير البنى التحتية في المناطق المستهدفة</p>	<p>التجمعات المحلية في مختلف المحافظات</p>	<p>كافة الوزارات المعنية بتنفيذ مثل هذه المشاريع مثل (وزارة البلديات، وزارة المياه والري، مدارس وزارة التربية والتعليم .. الخ) إضافة إلى دائرة الشؤون الفلسطينية.</p>
<p>تنفيذ وتطوير المشاريع الصغيرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقراض الصغير والمتوسط - مراكز تعزيز الإنتاجية 	<p>تهدف هذه المشاريع إلى دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية وإدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع والتي من شأنها</p>	<p>أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد</p>	<p>الجمعية العلمية الملكية صندوق التنمية والتشغيل</p>

		<p>مساعدة الأفراد في المناطق المستهدفة على إنشاء و/أو تطوير وتوسيع مشاريعهم الإنتاجية</p>	<p>(إرادة)</p>
<p>الجمعيات التعاونية، الجمعيات الخيرية والهيئات النسائية والتطوعية، جمعيات المتقاعدين العسكريين.</p>	<p>المنظمات المجتمعية وغير الحكومية (NGOs)</p>	<p>تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وذلك عن طريق زيادة الدخل للمجتمع المحلي من خلال إقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل وموفرة لفرص العمل.</p>	<p>الدعم المباشر لهيئات المجتمع المدني: - دعم تمويل مشاريع إنتاجية خاصة بجمعيات خيرية وتعاونية</p>

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
<p>تنفيذ مشاريع التنمية المحلية المتكاملة في مناطق جيوب الفقر،</p> <p>برنامج تمكين مناطق جيوب الفقر</p> <p>المبادرات التنموية الشاملة</p>	<p>الهدف من تنفيذ مبادرات التنمية المحلية الشاملة هو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المستهدفة من خلال خلق اقتصاديات محلية مستدامة ودعمها لتنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية ودعم البنى الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية في المناطق المستهدفة</p>	<p>المنظمات غير الحكومية وغير الحكومية (NGOs)</p> <p>المجتمعات المحلية في مناطق جيوب الفقر والاسر الفقيرة.</p>	<p>المنظمات الأهلية غير الحكومية مثل مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية وتعاونية وهيئات ، البلديات المعنية ، الوزارات المختلفة.</p>
<p>دعم البيئة الشبابة المنتجة</p>	<p>توفير وتطوير مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية والثقافية والرياضية اللازمة للشباب في مختلف المحافظات ودعم تهيئتهم للمشاركة في سوق العمل والانتاج</p>	<p>الاندية الرياضية، طلبة الجامعات، المدارس الحكومية، المؤسسات الرسمية العامة والاهلية العاملة في مجال التنمية</p>	<p>المجلس الاعلى للشباب، الجامعات المحلية، الاندية الرياضية، جامعة كولومبيا، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة المتقاعدين العسكريين، القوات المسلحة الاردنية، صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.</p>

5-1 انجازات برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية

تم إطلاق برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2002 وذلك استمراً لجهد الحكومة الدؤوب في مجال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين وليكون مكملاً لبرامج الحكومة التنموية الأخرى، وفق منهجية جديدة تسعى لرفع وزيادة الإنتاجية للمواطنين من خلال تكامل الجهود ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والأهلية، من خلال ثلاثة مسارات رئيسية هي: مكون الإنتاجية وبناء القدرات والتمويل، مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية، مكون تطوير البيئة الشبابية المنتجة، إضافة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية والإسكان (حزمة الأمان)، وقد بلغ انفاق البرنامج لعام 2014 في مختلف محافظات المملكة (14.766) مليون دينار موزعة على المحاور الرئيسية كالتالي:

الرقم	البند	المكون / المشروع	الإنفاق (ألف دينار)
1	برامج الانتاجية	مكون الانتاجية وبناء القدرات والتمويل	11651
2		مكون البنية التحتية والخدمات الحكومية	798
3		تطوير البيئة الشبابية المنتجة	624
4		نفقات ادارية ومناقلات	1118
5	حزمة الامان الاجتماعي	مشاريع الاسكان والبنية التحتية	575
المجموع			14766

وعلى صعيد انجازات البرنامج في عام 2014 فقد تم تمويل ودعم (657) مشروعاً انتاجياً ، وتمويل تنفيذ (285) مشاريع بنية تحتية وخدمية ملحة، وتمويل ودعم (1664) مشروع ميكروي ومنزلي أسري لهيئات

المجتمع المحلي والاسر الفقيرة موزعة على أنشطة البرنامج، وقد حققت هذه المشاريع ما يزيد عن (3262) فرصة عمل في مختلف محافظات المملكة وعلى النحو التالي:

أولاً: محور الانتاجية والتمويل وبناء القدرات

المنح الصغيرة للجمعيات الخيرية والتعاونية

- تمويل وتنفيذ (55) مشروع لجمعيات تعاونية، وفرت (150) فرصة عمل، وتشغيل (30) مشروع من المشاريع الممولة
- تمويل وتنفيذ (50) مشروع لجمعية خيرية، وفرت (155) فرصة عمل، وتشغيل (38) مشروع من المشاريع الممولة
- بناء قدرات 125 هيئة محلية (95 هيئة من الجمعيات الخيرية ، 30 هيئة من الجمعيات التعاونية) مؤهلة لتنفيذ وإدارة مشاريع انتاجية.

برنامج تمكين جيوب الفقر

- دعم (57) مشروع انتاجي في مناطق جيوب الفقر، وفرت (100) فرصة عمل.
- تنفيذ (560) مشروع أسري في مناطق جيوب الفقر وفرت (500) فرصة عمل.
- تنفيذ (804) مشروع ميكروي في مناطق جيوب الفقر وفرت (380) فرصة عمل.
- نشر الوعي ل (2000) شخص بأهمية الاستثمار وانشاء مشاريع انتاجية من خلال تنفيذ (100) برنامج توعوي في مناطق جيوب الفقر.
- تجهيز وصيانة ما لا يقل عن (51) مرفق خدمي وشبابي ومنزل في مناطق جيوب الفقر

المبادرات الشاملة

- استكمال دعم (12) مشروع انتاجي في المناطق المستفيدة من المبادرة الشاملة (الكرك، اربد، السلط)، عملت على إيجاد (25) فرصة عمل.
- استكمال تنفيذ (25) مشروع ميكروي في المناطق المستفيدة من المبادرة التنموية الشاملة عملت على إيجاد (25) فرصة عمل.

إرادة

- تطوير وإقامة (734) مشروع انتاجي تستفيد من الخدمات الفنية، عملت على إيجاد (2024) فرصة عمل.
- إقامة (292) مشروع ميكروي استفاد من الخدمات الفنية المقدمة من إرادة وفرت (297) فرصة عمل منزلية.
- تمويل (120) مشروع انتاجي في مناطق جيوب الفقر من خلال صندوق التنمية والتشغيل.
- تمويل (40) مشروع انتاجي لهيئة محلية من خلال صندوق التنمية والتشغيل
- تطوير (41) مشروع مطبق لمعايير تحسين الاداء والجودة المحلية والعالمية
 - (5) مشروعا مطبقا لمعيار pre-ISO.
 - (27) مشروعا مطبقا لمعيار pre-HACCP.
 - (2) مشروعا مطبقا لمعيار PRE-GLOBAL GAP .
 - (5) مشاريع حاصلة على شهادة ISO .
 - (2) مشاريع حاصلة على شهادة HACCP.
 - ضمان جودة ما لا يقل عن (80) منتج من منتجات المشاريع الغذائية.
- اكساب مهارات لـ 400 صاحب مشروع وموظفيهم، تدريب 535 طالب وطالبة من حديثي التخرج، نشر الوعي لـ 4132 شخص بأهمية الاستثمار وانشاء مشاريع انتاجية من خلال 252 برنامج توعوي.

المتابعة والتقييم

- ضمان تمويل (20) مشروع انتاجي من خلال صندوق التنمية والتشغيل وضمانه من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض.

ثانياً: مكون البنية التحتية

- تمويل تنفيذ (285) مشاريع بنية تحتية وخدمية ملحة
- إيصال المياه للتجمعات السكنية خارج مناطق التنظيم وصيانة الينابيع وقنوات الري خدمة للمزارعين (11) مشروع

ثالثاً: مكون البيئة الشبابية

- استكمال وتنفيذ (2) مشاريع تنموية
- رفع كفاءة 180 شخص من العاملين في مجال التنمية
- 2000 طالب جامعي واع لأهمية الريادة ومتطلبات بيئة الأعمال
- تمويل وتنفيذ (12) مشروعاً لاندية رياضية وفرت (12) فرصة عمل
- اضافة الى 40 ألف طالب في المرحلة السابعة من التدريب العسكري والتربية الوطنية لطلبة المدارس.

رابعاً: برنامج حزمة الامان الاجتماعي

تأهيل (135) منزل في 7 مخيمات في المملكة من خلال برنامج حزمة الامان الاجتماعي.

5-2 انجازات برنامج التنمية المحلية

أولاً: تنمية المحافظات

- تم الانتهاء من اعداد البرامج التنموية للمحافظات للأعوام الثلاثة (2013 - 2016) وبمشاركة شعبية في صناعة القرار التنموي وبما يضمن معالجة التفاوت التنموي بين المحافظات، والوصول الى نظام تخطيط للتنمية المحلية يضمن نجاح تطبيق مشروع اللامركزية على مستوى المحافظات مستقبلاً، بحيث يتم تمكين المحافظات وأجهزتها الرسمية والاهلية من تحديد الاولويات التنموية ذات القيمة المضافة التي ستساعد صاحب القرار في تقديم الدعم المناسب لتبليتها وخاصة فيما يتعلق بمجالات البنية التحتية انطلاقاً من التعرف على المشاكل التنموية ومستوى الخدمات المقدمة في كل محافظة بهدف تعزيز القدرة الانتاجية للمحافظات استناداً لميزاتها التنافسية.
- تم تخصيص ما قيمته (200) مليون دولار لتمويل المشاريع الجديدة في البرامج التنموية للمحافظات للأعوام المستهدفة، ضمن الاتفاقية الاطارية مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لاستغلال المنحة الخليجية المخصصة في تمويل المشاريع التنموية الاردنية. ورصد ما قيمته (46.2) مليون دينار في موازنة العام 2013 لتنفيذ (240) مشروع في مختلف القطاعات من أولويات مطالب واحتياجات البرامج التنموية للمحافظات.

- كما قامت الحكومة بعقد لقاءات في كافة المحافظات وذلك بهدف التوصل الى توافق حكومي مجتمعي حول تلك البرامج التنموية والتي تضمنت أهم المشاريع الحكومية الملتمزم بها وتلك التي تتعلق بمشاريع المطالب والاحتياجات والتي تعتبر اولويات تنموية غير ملباه.
- تم تعميم هذه المطالب والاحتياجات على كافة الوزارات/ المؤسسات ذات العلاقة لمراجعتها وترتيبها وحسب الاولوية بالإضافة الى تقدير كلفها، وتضمنين ما امكن منها ضمن موازنات تلك الوزارات/ المؤسسات للأعوام الثلاثة القادمة.
- تم الخروج بقوائم تعبر عن المشاريع ذات الاولوية القصوى والتي قدرت قيمها بما يقارب (60) مليون دينار ليصار الى تمويلها من خلال المنحة الخليجية/ دولة الكويت تحت بند مشروع البنية التحتية للمحافظات للعام 2014 وتمت المصادقة عليها وحسب الاصول من قبل مجلس الوزراء الموقر بموجب قراره رقم (3072)، منها (6) مليون دينار لدعم قطاع البلديات لتعزيز دورها في خدمة مناطقها، و (3.6) مليون دينار لبرنامج دعم مطالب تنمية المجتمع المحلي في المحافظات حيث تم توفير التمويل لـ (211) مشروع بقيمة (2088000) دينار.
- ضمن التوصيات التي خرجت بها البرامج التنموية للمحافظات والمتعلقة بإيجاد حلول لمشكلة البطالة والفقر من خلال الاستثمار في المحافظات تم وبالتنسيق مع هيئة الاستثمار ومن خلال المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت بإعداد الخارطة الاستثمارية لمحافظات الشمال والتي توصلت للقطاعات التنافسية والاستثمارية وتحديد العديد من المشاريع الانتاجية المولدة لفرص العمل في هذه المحافظات، كما تم إعداد المقترح الخاص بالخارطة الاستثمارية لمحافظات الجنوب.
- تم تصميم مشروع برنامج لبناء القدرات المؤسسية في المحافظات بقيمة (93) ألف دينار وتشكيل فريق العمل الخاص بمتابعة المشروع والذي يضم ممثلين عن وزارتي الداخلية والتخطيط والتعاون الدولي، حيث يهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات وتدريب الحكام الإداريين وموظفي مديرية التنمية المحلية في وزارة الداخلية ووحدات التنمية في المحافظات وبما ينسجم مع مشروع اللامركزية.

سادساً: في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية:

الخدمات:

الشركاء في تقديم الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الخدمات المقدمة
منظمات الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	إعداد دراسة تقييم أثر تواجد العراقيين والسوريين على القطاعات الخدمية والموازنة العامة في المملكة
مؤسسات المجتمع المحلي الهيئات الدولية الجهات المانحة العراقيون والسوريين في المملكة	الأردنيين العراقيين السوريين	العمل كسكرتاريا للجنة التنسيقية المكلفة بمتابعة المشاريع التي تستهدف العراقيين والسوريين في المملكة ومتابعة قراراتها
العراقيون والسوريين في المملكة الوزارات القطاعية المختلفة	الأردنيين العراقيين السوريين	تنظيم عمل المنظمات غير الحكومية ومراجعة خطط عمل المشاريع الإنسانية المقدمة والتي تستهدف السوريين والعراقيين والفئات الأقل حظاً من الأردنيين،

		انسجاماً مع السياسة العامة للحكومة واستناداً الى قانون الجمعيات
UNHCR	العراقيين السوريين	استقبال الشكاوى والملاحظات والاستفسارات من خلال الخط الساخن
المنظمات غير الحكومية	العراقيين	متابعة وتنسيق البرامج التي تهدف الى رفع كفاءة الكوادر العراقية والممولة من المنظمات والهيئات الدولية
الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	متابعة عمل وتنفيذ قرارات لجنة العطاءات الخاصة المكلفة بإجراءات تنفيذ المنح المقدمة للحكومة
الحكومة الأردنية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) البنك الدولي المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأردنيين العراقيين السوريين	مراجعة البروتوكولات والاتفاقيات المقدمة من الجهات المانحة ومتابعة تنفيذها

(UNHCR) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وغيرها		
منظمات الأمم المتحدة سفارات الدول العربية والأجنبية الحكومة الأردنية	الأردنيين السوريين	إعداد وتحديث نداء الإغاثة لطلب المساعدات الدولية الإنسانية لتغطية أثر استضافة السوريين
منظمات الأمم المتحدة سفارات الدول العربية والأجنبية الحكومة الأردنية	الأردنيين العراقيين السوريين	التنسيق وعقد اجتماعات مع الجهات المانحة والمنظمات والهيئات الدولية لطلب المساعدات لدعم الحكومة
منظمات الأمم المتحدة الوزارات القطاعية	الأردنيين العراقيين السوريين	المشاركة في اجتماعات فرق العمل القطاعية (التعليم والصحة، وغيرها...) مع منظمات الأمم المتحدة
منظمات الأمم المتحدة الوزارات القطاعية	الأردنيين العراقيين السوريين	دراسة التقارير الدولية وإبداء الملاحظات حولها
الوزارات القطاعية المختلفة	الأردنيين العراقيين	إعداد تقارير تقييم أثر تواجد السوريين والعراقيين على المملكة بالتنسيق مع الوزارات

والمؤسسات المعنية	السوريين	
وضع قاعدة بيانات بالمشاريع المقدمة من المنظمات غير الحكومية وإعداد تقارير سير العمل	الأردنيين العراقيين السوريين	منظمات الأمم المتحدة مؤسسات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن
القيام بالزيارات الميدانية للاطلاع على سير العمل في تنفيذ البرامج والمشاريع وإعداد التقارير الخاصة بذلك	الأردنيين العراقيين السوريين	مؤسسات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال دعم العراقيين والسوريين في الأردن

الانجازات

- تم الاعلان عن الخطة الوطنية لتمكين المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين (2014 - 2016) في كانون ثاني 2014 حيث تضمنت الخطة المشاريع والقطاعات ذات الأولوية لتمكين المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.
- تم اطلاق اطار خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2015 والتي تضمنت الجانبين الإنساني والتنموي في كانون الأول 2014 حيث شملت الخطة مشاريع وبرامج تنموية في قطاعات التعليم، والطاقة، والبيئة، والصحة، والعدل، والسكن، والمياه، والنقل، والحماية الاجتماعية، وسبل العيش الكريم، بالإضافة إلى متطلبات دعم الخزينة لتغطية الزيادة الحاصلة على الكلف الأمنية والدعم الحكومي للسلع والمواد المختلفة والخسائر المترتبة جراء تداعيات الأزمة السورية كما ستغطي الخطة الأنشطة التي تلبي احتياجات اللاجئين السوريين والفئات الأردنية المتضررة من الأزمة السورية.
- بلغ حجم الدعم المقدم للحكومة جراء استضافة اللاجئين السوريين خلال العام 2014 (104,152) مليون دولار توزعت على قطاعات الصحة، والتعليم، والبلديات، والمياه.
- عقدت اللجنة خلال عام 2014 (22) اجتماعاً حيث تم مراجعة (105) مشروعاً مقدمة من المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية لتوفير الخدمات للسوريين والعراقيين والفقراء الاردنيين، وقيمة إجمالية حوالي (154) مليون دولار امريكي، موزعه على القطاعات التالية:

40,645	خدمات صحية
19,352	قطاع التعليم
16,420	مساعات نقدية
14,935	قطاع الحماية
9,611	خدمات اجتماعية
7,573	مساعات عينية
5,155	خدمات الدعم النفسي والصحة نفسية
2,743	خدمات المياه والصرف الصحي

1,191	الامن الغذائي
988	البلديات
778	التدريب المهني
130	خدمات قانونية
24,913	نفقات تشغيله
9,856	نفقات ادارية

سابعاً: في مجال التقييم وقياس الأثر:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	الشركاء في تقديم الخدمة
تعظيم الاستفادة من البرامج والمشروعات لتحسين البيئة التنموية الاقتصادية والاجتماعية	تهدف هذه الخدمة إلى: ضمان انسجام البرامج والمشاريع مع الأهداف والأولويات الوطنية تبني منهجيات للتقييم وقياس الأثر للبرامج والمشاريع لتشمل صياغة وثائق وخطط للتقييم و تنفيذ التوصيات و تعميم والدروس المستفادة. ضمان الاستفادة من عمليات التقييم والدروس المستفادة لتنعكس على الوطن والمواطنين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
مأسسة عملية التقييم وقياس الأثر	تهدف هذه الخدمة إلى: الوصول بعملية التقييم و قياس الأثر لتكون جزء لا يتجزأ من البرامج التنموية الحكومية. تفعيل الإطار العام المؤسسي لعملية التقييم. تمكين القدرات الفردية والمؤسسية في مجال تقييم البرامج والمشاريع و قياس الأثر للارتقاء بأدائهم فردياً.	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة	رئاسة الوزراء المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
تطوير الأداء	تهدف هذه الخدمة إلى:	المديريات	

المؤسسي للمؤسسة ليرقى إلى مستوى التميز	مراقبة أداء الوزارة عن طريق مسوحات رضا متلقي الخدمة ورضا الموظفين والاقتراحات والشكاوى الداخلية والخارجية والإنجاز في خطط عمل المديرية. ووضع خطط لتطوير الأداء ورفع جودة الخدمات.	والمؤسسات في الوزارة	المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير الحكومية الجهات المانحة
	تطوير تصميم العمليات الرئيسية في الوزارة وتصنيفها إلى عمليات رئيسية ومساندة وتحديث إجراءات العمل المعيارية المندرجة تحتها.		
	تطوير وتحديث الأنظمة والأسس المتعلقة بالعمليات الرئيسية للوزارة.		

الانجازات لوحدة التقييم وقياس الأثر للعام 2014

في مجال تقييم البرامج والمشاريع:

- قامت وحدة التقييم وقياس الأثر بإعداد خطة تقييم شاملة ومتكاملة لتقييم مشاريع مكون المنح الإنتاجية المباشرة، والذي يشتمل على الجمعيات التطوعية والهيئات النسائية، والتعاونيات، وذلك ضمن برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية في الوزارة. وتضمنت الخطة مكونات رئيسية منها: أهداف التقييم، ومعايير، ونطاق العمل، ومنهجية متكاملة للتقييم. وتهدف عمليات التقييم إلى الاستفادة من نتائج التقييم كدروس مستفادة وحقائق من أجل الوصول إلى استخدام أفضل للموارد الاقتصادية والاجتماعية.

- كذلك تم العمل على إعداد تصور مستقبلي لعمليات التقييم المنوي القيام بها في وحدة التقييم وقياس الأثر لعامي 2015 و2016، وذلك انطلاقاً من مهام الوحدة، ومواكبةً للتوجهات العالمية المتعلقة

باعتبار عام 2015 عام التقييم . وقد تناول هذا التصور مجالات التقييم مثل تعزيز ونشر ثقافة التقييم بين والوزارات المؤسسات الحكومية عبر بناء القدرات المؤسسية والفردية في

التقييم، وإدارة التقييم بتحديد مجالات تقييم محددة والاستفادة من نتائجه في ترشيد القرارات. كما تضمن التصور المبررات، والأهداف، وخطة عمل متكاملة، والمسؤوليات وغيرها.

- إعداد إطار منطقي يُستفاد منه في عمليات تقييم البرامج والمشاريع منذ مرحلة التخطيط ولغاية انتهائه في ضوء مأسسة عمليات التقييم وقياس الأثر.

في مجال توكيد وضمان الجودة/ تطوير الأداء المؤسسي:

- في مجال تطوير الأداء قامت الوحدة بوضع خطط لتطوير أداء الوزارة وتبنى هذه الخطط على مدخلات متعددة أبرزها نتائج مسح رضا المتعاملين والشركاء ومسح الرضى الوظيفي للذان تجريهما الوحدة سنوياً، والاقتراحات والشكاوى، وتحليل إنجاز المديرية في تحقيق أهدافها التشغيلية وأهداف الوزارة الاستراتيجية، بالإضافة إلى التقرير التقييمي لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- تشرف وحدة التقييم وقياس الأثر على عمليات الوزارة وإجراءات العمل للمديرية والوحدات المختلفة، وقد بدأت في عام 2014 بإعادة هيكلة عملياتها وتصنيفها إلى عمليات أساسية ورئيسية ومساندة وربط مؤشرات أداء هذه العمليات مع مؤشرات أداء أهداف المديرية التشغيلية لإيجاد التكامل والتناسق بين خريطة العمليات والخطط التشغيلية المنبثقة من الخطة الاستراتيجية.
- كما تولت الوحدة مسؤولية ضبط وثائق الوزارة كافة والتأكد من تحديثها بشكل دوري ويشمل ذلك الإجراءات المعيارية الموثقة وكافة المنهجيات والاستراتيجيات والأسس والأنظمة المتبعة.

في مجال إدارة الخطة الاستراتيجية ومتابعتها:

- تم في العام 2014 إعداد الخطط التشغيلية وبالتنسيق مع جميع المديرية والوحدات وبأهداف ومؤشرات أداء يتم قياسها بشكل نصف سنوي والتي استندت الى الاهداف الاستراتيجية الواردة في خطة الوزارة الاستراتيجية.
- تم اعتماد خطة الوزارة الاستراتيجية 2014-2016 في نهاية العام 2013 وبدأ العمل بها منذ بداية العام 2014، كما تمت متابعة الإنجاز في خطط عمل المديرية المنبثقة عنها بشكل نصف سنوي وقياس المتحقق من أهداف المديرية وأهداف الوزارة الاستراتيجية ونسبتها من الأهداف الوطنية،

وقامت الوحدة بإعداد تقرير الأداء المؤسسي في تقرير منتصف العام الذي تم الخروج منه بتوصيات لتحسين الأداء.

- قامت الوحدة وبالتنسيق مع الإدارة العليا بإعداد خطة إدارة المخاطر 2014-2016 استناداً إلى منهجية إدارة المخاطر المتبعة في الوزارة واتباع أفضل الممارسات، والتي تضمنت تحديد المخاطر المحتملة والاجراءات العلاجية والوقائية لاتي تساهم في تجنب او الحد من هذه المخاطر
- قامت وحدة التقييم وقياس الأثر وبالتنسيق مع كافة المديريات والوحدات بعملية مراجعة للخطة الاستراتيجية 2014-2016 والتي تتم مرة كل عام وبحسب الأجراء المعياري " إعداد ونشر ومراجعة ومتابعة الخطة الاستراتيجية" وتعميمها على شبكة المعلومات الداخلية والموقع الإلكتروني للوزارة..

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

الخدمات المقدمة إلى فئات المتعاملين الداخليين

أولاً: في مجال الموارد البشرية:

الخدمات:		
الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تحسين بيئة العمل الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى تنفيذ الإجراءات والمنهجيات الكفيلة بتحسين بيئة وظروف العمل مما يمكن الموظفين من القيام بأعمالهم في أفضل ظروف	جميع مديريات وحدات الوزارة
تخطيط وإدارة الموارد البشرية	تهدف هذه الخدمة إلى وضع الخطط المستقبلية لتأمين العدد المطلوب من الكوادر المؤهلة واللازمة لإنجاز مهام المديريات- الوحدات حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية، كما تهدف هذه الخدمة إلى إدارة شؤون الأفراد بتطبيق الأسس المتطورة في إدارة الموارد البشرية وبحسب أفضل الممارسات	جميع مديريات وحدات الوزارة
تطوير وتحفيز الموظفين	تهدف هذه الخدمة إلى تطوير أداء ومؤهلات موظفي الوزارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وذلك من خلال تطبيق أسس الترقية والتدريب والمكافآت والحوافز وخلق بيئة عمل مناسبة	جميع مديريات وحدات الوزارة

جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى رعاية وإنجاح مشاريع التطوير المؤسسي من خلال توفير البيئة الممكنة والموارد اللازمة لهذه المشاريع والمبادرات	دعم ورعاية مشاريع ومبادرات التطوير المؤسسي
جميع مديريات وحدات الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى الارتقاء بجودة عمليات ونشاطات الوزارة وغرس ثقافة التميز في الأداء المؤسسي من خلال تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنهج إدارة الجودة الشاملة	الارتقاء بمستوى الأداء في الوزارة

الانجازات:

○ تطوير وتطبيق أسس الموارد البشرية ومنهجيات الإدارة الحديثة: تطبيقاً لمخرجات مشروع إعادة الهيكلة الذي تم اعتماده في عام 2004، قامت الوزارة بتطبيق أسس ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات، تهدف إلى الارتقاء بالأداء وتحقيق التطوير المؤسسي الذي يشمل جميع موارد الوزارة، وعلى هذا الأساس صممت هذه الأسس والمنهجيات المختلفة بما يضمن تحقيق أهداف الوزارة في تطوير بيئة تنظيمية ملائمة للإبداع والتعلم والابتكار.

○ نظام إدارة الجودة Quality Management System: استكمالاً لجهود الوزارة في تحديد وتصميم وتوثيق جميع عملياتها الرئيسية، وانسجماً مع التغيرات التي رافقت إعادة الهيكلة في الوزارة، قامت الوزارة في عام 2012 بمراجعة وتحديث وتطوير وتبسيط هذه العمليات بالإضافة إلى توثيق عمليات جديدة ضمن خطوة تهدف إلى أمثلة ونموذجة كافة عمليات الوزارة وتوثيق إجراءات العمل المعيارية Standard Operating Procedures وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات Processes Maps، بما يساهم في رفع كفاءتها وفعاليتها. تم خلال هذه المراجعة - واعتماداً على التغذية الراجعة من جميع المتعاملين داخلياً وخارجياً - تحديد مخرجات ومدخلات تلك العمليات وتطوير مؤشرات قياس أدائها Key Performance Indicators بما ينسجم مع القوانين والأنظمة ويلبي احتياجات هؤلاء المتعاملين، ولقياس الأداء تنطبق الوزارة حالياً نظام بطاقة الاداء المتوازن (B.S.C) على جميع الاعمال التي تقوم بها المديريات والوحدات.

تهدف الوزارة من خلال توثيق عملياتها الرئيسية في إجراءات عمل معيارية وخرائط العمليات التوضيحية لهذه الإجراءات إلى ضمان فاعلية إجراءاتها وكفاءتها وضمان أن أية تغييرات في الإجراءات والعمليات تسهم في منع الازدواجية في العمل وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة للمتعاملين وبما يساهم بشكل كبير في تحقيق رسالتها وأهدافها

○ تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في الوزارة لعام 2014:

انطلاقاً من متطلبات الخطة الاستراتيجية للوزارة، قامت الوزارة بتنفيذ الخطة التدريبية للأعوام السابقة وذلك لتجسير الفجوة بين أداء الموظفين والأداء المستهدف اعتماداً على النماذج المعدة لتحديد الاحتياجات التدريبية وبطاقات الوصف الوظيفي وتقارير تقييم الأداء السنوية، حيث اشتملت الدورات والبرامج التدريبية على مواضيع تغطي متطلبات الوظيفة، حيث استفاد ما يقارب (121) موظفاً في عام 2014 من البرامج والدورات والورش التدريبية من أصل (203) موظفاً بالمعدل ، أي بما نسبته (60 %) من من الفئة المستهدفة.

كما بلغ العدد الكلي من الدورات التدريبية التي تم عقدها والاستفادة منها خلال عام 2014 ما يقارب (267) دورة تدريبية شاملة لمختلف المواضيع من خلال الدورات الداخلية منها والخارجية وورش العمل والمؤتمرات الخارجية والداخلية.

وحرصاً على تعظيم الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية ولغايات نشر المعرفة، قامت الوزارة بالزام المشاركين في الدورات التدريبية بإعداد تقارير عن هذه الدورات والبرامج التدريبية وإعداد عرض تقديمي ومشاركة المادة العلمية/ التدريبية لزملائهم ونشر التقارير على الإنترنت بالإضافة إلى العروض المرئية.

○ التحفيز والمكافأة

ونظراً لمنهجية عمل الوزارة التي تعتمد على التميز والتحفيز والتمكين فقد تم تحفيز الموظفين وزيادة إنتاجيتهم وقامت الوزارة بتقدير جهود موظفيها الذين يتمتعون بالتميز والكفاءة العالية والعمل بروح الفريق، وذلك من خلال منح عدة جوائز منها (مكافأة موظف الشهر، ومكافأة انجاز، جائزة الابداع والتميز المؤسسي، جائزة افضل نشاط معرفي، جائزة افضل اقتراح) وحسب منهجية محددة وواضحة ضمن تسمى منهجية أسس المكافآت والحوافز.

تمنح جائزة موظف الشهر للموظف المثالي والموظف المتميز على مستوى الوزارة، حيث تعطي جواً من التنافس ما بين الموظفين، والفائز يمنح جائزة مالية متواضعة وأيضاً شهادة موقعة من كل من معالي الوزير،

وعطوفة الأمين العام ومدير مديرية الموارد البشرية في حفل بسيط يتم تحت رعاية معالي الوزير وعطوفة الأمين العام وكافة مدراء المديریات والوحدات. أما جائزة موظف انجاز لعام 2014 فقد تم منحها للفريق الفني في تنفيذ مكون دعم مطالب المجتمع المحلي، وحصلت مديرية برامج التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية على جائزة الابداع والتميز المؤسسي لعام 2014، وحصل السيد محمود المشهراوي/ مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة على جائزة أفضل نشاط معرفي.

كما يتم اشراك موظفي الوزارة أيضاً في جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وجائزة الموظف المثالي في ديوان الخدمة المدنية.

○ البعثات الدراسية لعام 2014:

الاسم	المديرية / الوحدة	المؤهل العلمي
مريم بني هاني	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير دراسات المرأة/الجامعة الاردنية
سمير العطار	مديرية التنمية المحلية وتعزيز الانتاجية	ماجستير Community & Youth Work

ثانياً: في مجال تكنولوجيا المعلومات والأرشفة

الخدمات:

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
توفير واستثمار الموارد التكنولوجية وتهيئة بيئة تقنية متقدمة ونظم معلومات متكاملة	تهدف هذه الخدمة إلى تحسين وتطوير البيئة التقنية وإدامة البنية التحتية التكنولوجية لرفع وتعزيز مستوى وكفاءة الأداء العام للوزارة، واستثمار أحدث وسائل التكنولوجيا لأتمتة إجراءات العمل من أجل الارتقاء بأداء المديريات والوحدات والأقسام ومساندة الإدارة العليا في اتخاذ قراراتهم، والعمل على تجذير ثقافة إدارة المعرفة والتشارك بها واستثمار الموجودات المعرفية كجزء من أصول الوزارة غير الملموسة لتنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي وبناء مؤسسة تتعلم من مخزونها المعرفي	جميع مديريات ووحدات الوزارة
استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً وتعميم البلاغات الرسمية والتعاميم الداخلية	تهدف هذه الخدمة إلى التحديث والتطوير المستمر لنظام الأرشفة الإلكتروني لضمان السرعة والجودة في الأداء والعمل على نشر المعلومة الصحيحة وتوثيقها	جميع مديريات ووحدات الوزارة
دراسة المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والمقدمة	دراسة بعض المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فنياً والتي تُعرض على وحدة المعلومات والأرشفة وإعطاء تقارير فنية حولها ووضع التكلفة التقريبية لها في حال	مديريات ووحدات الوزارة الخاصة بالتمويل

من الخارجية من أجل الحصول على تمويل	الجهات	اكتمال مواصفاتها الفنية

الانجازات:

استمرت الوزارة خلال العام 2014 بدعم كافة الجهود والمبادرات الهادفة إلى التحسين المستمر باعتماد آخر التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة والخبرات من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة، وكذلك من خلال ما يلي:

- الوقوف على آخر المستجدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية المختصة بتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص.
- المساهمة في نقل المعرفة والخبرات وتحمل المسؤولية المجتمعية من خلال تدريب طلاب الجامعات والمعاهد في المديرية، حيث تم تدريب 3 طالبات خلال 2014 ضمن برنامج وزارة الأشغال العامة والإسكان لتدريب المهندسين وبرنامج إرادة وغيرها.
- المشاركة في لجان برنامج الحكومة الالكترونية / وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الاستمرار في تنفيذ ومتابعة اتفاقية الحكومة مع شركة Microsoft بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني (SELECT Plus).
- الاستمرار بإدانة قاعدة بيانات مُحدثة بموجودات الوزارة من أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات وكذلك البرمجيات والأنظمة المحوسبة.
- الاستمرار في متابعة ضبط ومراقبة مداخل الوزارة طوال اليوم وعلى مدار الأسبوع عن طريق إدانة وصيانة كاميرات المراقبة في مداخل الوزارة ونظام التسجيل المرئي لمراقبة المداخل 24 ساعة x 7 أيام في الأسبوع، وقد تم إضافة (14) كاميرا مراقبة داخل ممرات الوزارة.
- الاستمرار في تطوير وتحديث الموقع الخاص بالوزارة ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية، وقد تم تحديث وإطلاق موقع الكتروني جديد للوزارة باستخدام أحدث التقنيات العالمية ليعكس دور ومهام

وزارة التخطيط والتعاون الدولي حسب محاور العمل الرئيسية للوزارة، وتم تنسيق وتشكيل المحتوى ومراجعة وتحديث كافة المحتويات والصفحات الداخلية للمديريات وخارطة المحافظات الرقمية بشكل يعزز الشفافية، كما تم إضافة العديد من التقارير وقصص النجاح.

- متابعة العمل على تحديث شبكة المعلومات الداخلية (الانترنت) وشبكة خدمات الموظفين الذاتية (MenaME).
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام GFMIS في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية.
- متابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي نظام اللوازم الموحد في الوزارة والتنسيق مع فريق عمل المشروع في وزارة المالية/دائرة العطاءات والمشتريات.
- متابعة تطبيق منهجية التعديل والتحديث على الأنظمة من خلال التنسيق المستمر مع مستخدمي الأنظمة وإجراء التعديلات والإضافات اللازمة حسب متطلبات العمل، وتشمل نظام المنح والمساعدات الفنية، نظام المستودعات لإدارة وضبط المخزون، نظام القروض، نظام الدورات والبعثات الخارجية، نظام إعادة الإقراض، نظام الحركة الذي يُستخدم لمتابعة معلومات السيارات وعمليات الصيانة وأوامر الحركة اليومية، نظام إدارة الموارد البشرية والرواتب وغيرها من الأنظمة المختلفة.
- متابعة تحديث النظام المحوسب لإدارة المعرفة حيث يتم من خلاله تخزين كافة الموجودات المعرفية الضمنية والصريحة في الوزارة إضافةً إلى الاحتياجات المعرفية الخارجية لكافة مديريات ووحدات الوزارة.
- متابعة إدامة وتشغيل نظام إدارة المساعدات الفنية في الأردن JAIS (المرحلة الثانية)، وقاعدة البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي والجهاز الخادم الرئيسي الخاص بهذه الأنظمة.
- المشاركة في العديد من اللجان الفنية ولجان المشتريات الثلاثية والمشتريات المحلية ولجنة الاستلام في الوزارة وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.
- استلام وحفظ جميع المعاملات الصادرة من الوزارة والواردة إليها وأرشفتها إلكترونياً، ومتابعة البريد مع المديريات والوحدات المعنية من خلال نظام الأرشفة الآلي في ديوان الوزارة.
- التنسيق المستمر مع مركز اتصال عمليات الحكومة الإلكترونية وشبكة الحكومة الآمنة (SGN) وعمل عدد من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات والأرشفة في شواغر قسم الحكومة الإلكترونية بالإضافة لعملهم.

- متابعة وصيانة نظام النسخ الاحتياطي Data Protector ومتابعة تحديث آلية النسخ الاحتياطي Backup Policy حسب طبيعة العمل، وحفظ نسخة من Tapes في مركز المعلومات الوطني.
- المساهمة بشكل فاعل في إنجاز متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية من خلال العمل مع كافة فرق المعايير للدورة السابعة 2014-2015.
- التطوير والتحديث المستمر للبنية التحتية لشبكة الحاسوب الداخلية في الوزارة. واستكمال تطوير أجهزة الحواسيب وملحقاتها ومتابعة إدامتها. وتقديم الدعم الفني اليومي لكافة الأجهزة الحاسوب وملحقاتها من حيث التركيب والصيانة والتشغيل، وإدامة عمل البنية التحتية لشبكة الحاسوب من موزعات ونقاط الشبكة وكوابل والانترنت والبريد الالكتروني، وكذلك عمل جرد شهري وكتابة تقارير لتزويد قسم اللوازم بها تتعلق بالأجهزة الصالحة وغير صالحة وملحقاتها وذلك لغايات الشطب أو الإهداء، وتقدر عدد المشاكل الفنية اليومية المتنوعة بـ (25) مشكلة.
- تم خلال العام 2014 تحديث بيئة البنية التحتية لأجهزة الخوادم الرئيسة الى بيئة (Microsoft Virtulazation) مما كان له دور كبير في توفير تكلفة إدامة غرف الكمبيوتر الرئيسة وأجهزتها والملحقات الخاصة بها.

ثالثاً: في مجال الشؤون المالية والإدارية

الخدمات

الخدمات المقدمة	هدف الخدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمسائل والأموال المالية	تهدف هذه الخدمة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال إدارة الموارد المالية ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية	جميع مديريات وحدات الوزارة
تقديم الخدمات الإدارية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الدعم والإسناد اللوجستي لمديريات ووحدات الوزارة والتي تشمل تأمين كافة احتياجات الوزارة من الخدمات الإدارية واللوازم والصيانة والنظافة وغيرها	جميع مديريات وحدات الوزارة
تقديم المشورة القانونية للمديريات والأقسام في الوزارة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الرأي والمشورة القانونية لمعالي الوزير وعطوفة الأمين العام ومديريات ووحدات الوزارة بما يتناسب مع التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية المعمول بها	جميع مديريات وحدات الوزارة
إدارة القروض والمنح	تهدف هذه الخدمة إلى متابعة وتنظيم الجوانب المالية في اتفاقيات القروض والمنح وتركيزاً على السحب من المنحة الخليجية وإعادة الإقراض وفروقات الفوائد وتدقيقها ومراجعة مسودات الاتفاقيات التمويلية لإبداء الرأي فيها	مديرية التعاون الدولي مديرية البرامج والمشاريع
المشاركة في إعداد مشروع قانون الموازنة السنوي	تهدف هذه الخدمة إلى إعداد وموازنة الوزارة ومتابعة تمويل مشاريع المؤسسات والدوائر الحكومية المرصودة بموازنتها والإشراف على تنفيذ بنود الموازنة بحسب التشريعات	جميع مديريات وحدات الوزارة

للفنقات الجارية والرأسمالية للوزارة	المعمدة	
تقديم الخدمات المالية المساندة	تهدف هذه الخدمة إلى تقديم الخدمات المالية والمحاسبية للموظفين والمتعلقة بأوضاعهم المالية مثل إجراءات صرف الرواتب والإجازات وبدل التنقلات والسفر...الخ	جميع مديريات ووحدات الوزارة

الانجازات:

- تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) :

تم تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية بشكل كامل وتم الاستغناء عن نظام إنفاق بهدف توحيد جميع الإجراءات المالية والإدارية في جميع الأقسام المعنية في مديرية الشؤون المالية والإدارية، بحيث يشمل عمل النظام على معاملات المقبوضات والمدفوعات وإدارة المشتريات وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة واستخراج التقارير المالية ويهدف النظام تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال ربط النظام بوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة والبنك المركزي الأردني لضبط ورقابة المخصصات المالية وترشيد الإنفاق وتوحيد طلبات الأوامر المالية بشكل الكتروني بأفضل الممارسات الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

- تطبيق نظام إعادة الإقراض :

نظام محوسب يخدم قسم إعادة الإقراض في مديرية الشؤون المالية والإدارية ويقوم النظام بمتابعة السحوبات وجدولة الأقساط وسدادها من قبل الجهات المعاد الإقراض لها، ويتم من خلال النظام عملية احتساب الفوائد بناءً على البيانات والمعلومات المدخلة أولاً بأول ويقوم النظام بتوفير التقارير عن معلومات الاتفاقية والتسديدات والأرصدة المتبقية.

- تطبيق نظام إدارة المخزون العام الحكومي:

مشروع تطوير وحوسبة نظام إدارة المخزون الإلكتروني في ضبط النفقات والاستغلال الأمثل للموارد المالية ووقف الهدر في المشتريات وان الهدف من ربط جميع الوزارات والدوائر الحكومية بالمشروع هو إحكام الرقابة

على المخزون وآلية التصرف بالفائض من اللوازم الصالحة وغير الصالحة والتحقق من رصيد المخزون من اللوازم ومن الحاجة الفعلية لأي طلبات شراء جديدة.

- تطبيق نظام الأرشفة الذي تم استحدثه تسهيلا لعمل السحوبات على المنحة الخليجية أولا وتوفير مكان (مستودعات) لحفظ الورق الناتج عن المرفقات والمعززات من طلبات السحب التي يتم ارسالها للصناديق الممولة.

رابعاً: الخدمات والانجازات المقدمة في مجال الإعلام والاتصال:

الخدمات المقدمة	الجهة المتلقية لهذه الخدمة	هدف الخدمة
إقامة علاقة تواصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام	<p>بناء علاقة ايجابية مع وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، على أساس التواصل واحترام دور هذه الوسائل وحققها في الحرية والاستقلالية وفي الحصول على المعلومة وفق أحكام التشريعات النافذة ، وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير وفسح المجال أمام الإعلام المهني الحر المستقل لممارسة دوره كركيزة أساسية في مسيرة التنمية الوطنية.</p> <p>إبراز الصورة الإيجابية عن الوزارة لدى الرأي العام من خلال متابعة الأحداث والمناسبات الخارجية والداخلية والرد على استفسارات الجهات الخارجية.</p> <p>اطلاق مواقع الاعلام الالكتروني للوزارة وربطها بمواقع التواصل الاجتماعي وبوسائل الاتصال المختلفة، بما يعزز العلاقة مع وسائل الاعلام المختلفة وتكوين علاقات عمل قوية وبناء ثقة متبادلة مع الصحفيين لتسهيل تدفق المعلومات بسرعة ودقة عالية ومواكبة للتطور الكبير في وسائل الاتصال الحديث.</p> <p>إعداد قاعدة بيانات حول أهم الكُتّاب والصحفيين والإعلاميين ذوي العلاقة</p>	وسائل الإعلام الخارجية والداخلية

<p>جميع مديريات وحدات الوزارة</p>	<p>الإشراف على استقبال ووداع الوفود الرسمية وعمل الترتيبات لإقامتهم والقيام بتنفيذ الأمور البروتوكولية</p> <p>الإشراف على الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والنشاطات ذات العلاقة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p> <p>متابعة وتجهيز التأشيرات والحجوزات المتعلقة بسفر موظفي الوزارة في المهمات الرسمية.</p> <p>مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الميدانية.</p>	<p>القيام بالنشاطات البروتوكولية</p>
---------------------------------------	--	--

خامساً: الخدمات والإنجازات المقدمة في مجال الرقابة المالية والإدارية:

الهدف الوطني	الهدف المؤسسي	الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية
تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة، على الصعيدين المركزي والمحلي.	رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.	تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة المالية رقم (3) لسنة 2011 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.

الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية	مؤشرات أداء الأهداف التشغيلية للمديرية/ الوحدة الإدارية	مؤشرات أداء الأهداف التشغيلية		
		المستهدف	النصف سنوي الفعلي %	السنوي الفعلي %
تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة المالية رقم (3) لسنة 2011 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.	رفع نسبة المعاملات المالية المجازة من قبل وحدة الرقابة المالية والإدارية المكتملة لشروط الصرف بحيث لا تقل عن نسبة 98%.	98%	97%	98%
	خفض نسبة الملاحظات السلبية الواردة في التقارير المالية والإدارية التي تصدرها وحدة الرقابة إلى الإدارة العليا بحيث لا تتجاوز نسبتها 5%.	5%	5%	5%

المسؤولية/ القسم المعني	مخرجات آليات العمل (البرامج، أو المشاريع، أو النشاطات)			تاريخ الإنجاز	آليات العمل (البرامج، أو المشاريع، أو الأنشطة)	أهداف المديرية/ الوحدة الإدارية
	المتحققة في نهاية السنة %	المتحققة في نصف السنة %	المستهدف			
كافة الموظفين	100%	100%	100%	مستمر	تدقيق المعاملات المالية	تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة المالية رقم (3) لسنة 2011 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.
كافة الموظفين	98%	97%	98%	دوري	إعداد التقارير المالية والإدارية	
كافة الموظفين	98%	97%	98%	دوري	التدقيق على الموارد البشرية	
كافة الموظفين	95%	94%	96%	مستمر	التدقيق على الأنظمة المحوسبة	
كافة الموظفين	99%	98%	99%	دوري	التأكد من سلامة السجلات المالية والإدارية	
كافة الموظفين	97%	96%	97%	دوري	تدقيق ومتابعة عمل لجان المشتريات والعطاءات	
كافة الموظفين	98%	97%	98%	دوري	أجراء عمليات الجرد المفاجأة والدورية على الصندوق، السلف، المستودعات	

نموذج تحديد الأهمية والأولوية للأهداف التشغيلية بالنسبة للأهداف المؤسسية ذات العلاقة²

المجموع	المساهمة في تنمية وتأهيل الموارد البشرية وفقاً للخطط والاستراتيجيات الوطنية.	المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للمواطنين في مختلف المناطق مع التركيز على المناطق الأقل حظاً.	الاستغلال الأمثل للمساعدات المالية والفنية من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وفقاً للأولويات التنموية.	ضمان التنسيق والتكامل بين البرامج والمشاريع المختلفة في إطار التخطيط التنموي الشامل على المستويين الوطني والمحلي.	رفع كفاءة الأداء المؤسسي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير في الإدارة وبما ينعكس أثره على الشركاء والمتعاملين مع الوزارة.	تطوير السياسات والبيئة الاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والمستدام.	الأهداف التشغيلية للوحدة 2013/ الأهداف المؤسسية
3					13		تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال تطبيق نظام الرقابة المالية رقم (3) لسنة 2011 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية المالية والإدارية والتأكد من سلامة الإجراءات ومتابعتها.
3	0	0	0	0	3	0	المجموع

- يبين الجدول التالي دلالات الأهمية والأولوية

الأهمية والأولوية		
ترتيب الارتباط	التعريف (استناداً إلى محاور عمل الوزارة، ومهام وواجبات المديرية والوحدات الإدارية)	نوع الارتباط بين الهدف والمخرج المتوقع
3	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت مسؤوليتها بشكل رئيس وأساسي في تقديم المخرج المتوقع (الخدمة).	مباشر (أساسي)
2	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت المسؤولية لتقديم المخرج المتوقع (الخدمة) يعد مسانداً وليس رئيساً.	مساند
1	تحدد الأولوية تبعاً للمهمة أو المديرية المعنية إذا كانت مسؤوليتها غير مباشرة لتقديم المخرج المتوقع (الخدمة).	غير مباشر